



من الأزمة إلى التغيير: ما الانتقال العادل؟



المؤلفون: كالي أكونو، كاتي ساندويل، ليدا فوريرو، جaron براون

ترجمة من الإنجليزية: ثائر علي ديب

مراجعة: حمزة حموشان وعمر خيرى

تحرير: حمزة حموشان

التخطيط والتصميم: فرات الشهاب الركابي

شكر: يشعر المؤلفون بامتنان شديد لحمزة حموشان وتشينا ماسو لمساهمتهما في الأقسام المتعلقة بالانتقال العادل في شمال أفريقيا وحركة المتضررين من السدود في البرازيل، على التوالي. وامتنان المؤلفين موصول للمراجعين الزملاء في المعهد العابر للقوميات (TNI) وتحالف العدالة العالمية القاعدية (GGJ) وسواه من الحركات العالمية لتعليقاتهم المفيدة والثاقبة على مسودات من هذا المنشور. أما أي أخطاء متبقية فتقع على عاتق المؤلفين. <http://www.tni.org/copyright>

نُشر بالتعاون مع المعهد العابر للقوميات وتحالف العدالة العالمية القاعدية



أصبح هذا العمل متاحاً باللغة العربية بفضل مساهمة عدّة ممّولين من بينهم:
مؤسسة روزا لوكسمبورغ



يعتبر محتوى هذا المنشور مسؤولية المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف
المنظمات التي دُعمت نشره.

يمكن اقتباس محتويات التقرير أو استنساخها لأغراض غير تجارية، شريطة الاستشهاد بمصدر المعلومات على النحو الواجب. وسوف يكون من دواعي تقدير المعهد العابر للقوميات و تحالف العدالة العالمية القاعدية أن يتلقيا نسخة من النص الذي تُستخدم هذه الوثيقة فيه أو يُستشهد بها أو رابطاً إلكترونياً له. يرجى ملاحظة أنَّ حقوق النشر بالنسبة إلى بعض الصور قد تكون موجودة في غير مكان ويجب أن تستند شروط حقوق نشر تلك الصور إلى شروط حقوق النشر الخاصة بالمصدر الأصلي.

أمستردام/سبتمبر 2022

مصادق عليه من طرف:



00

مدخل

09

01

كيف وصلنا إلى هنا؟

15

- 17 ما الأسباب التاريخية والاقتصادية لأزمة المناخ؟
- 22 ما الصلات بين أزمة المناخ واللاتكافؤ والاستعمار؟

02

أين نقف اليوم؟

29

- 33 كيف يُستخدم الوقود الأحفوري اليوم؟
- 35 ما تأثيرات مصادر الوقود الأخرى؟
- 36 من المستفيد الأكبر من الاستخدام المتواصل للوقود الأحفوري؟
- 38 كيف يتزعزع استقرار نُظُم العالم؟
- 39 • علاقات القوة بين الدول في حالةٍ تغيّر متواصل
- 40 • توازن القوى بين الشركات والدول في حالةٍ تغيّر متواصل
- 42 • الأسواق المالية الدولية في حالٍ من التقلّب المتزايد
- 43 • نظم العالم البيئية يتزعزع استقرارها
- 44 كيف تتعامل الحكومات والشركات والحركات الشعبية مع عدم الاستقرار؟
- 44 • السلطويّة وحكومات الرجل القوي
- 45 • «الرأسمالية الخضراء»: النيوليبرالية والكينزية
- 46 • الحركات الشعبية والانتقال العادل

03

ما الانتقال العادل؟

49

- 51 من أين أتى المفهوم؟
- 52 كيف أصبح الانتقال العادل مفهوماً أساسياً في التنظيم العابر للقوميات؟
- 56 كيف يُستولى على الانتقال العادل لدعم «استمرار الوضع القائم»
- 60 كيف نقيم انتقالاً عادلاً؟
- تصفية الاستعمار واستعادة سيادة الشعوب الأصلية
 - جَبْرُ الضرر وردُّ الحقِّ
 - حلولٌ مستمدة من الأسلاف وحلولٌ على أساس العلم
 - الزراعة البيئية والسيادة الغذائية والإصلاح الزراعي
 - الاعتراف بالحقِّ في الأرض والغذاء والنظم البيئية والأقاليم
 - التعاونيات، الإنتاج الاجتماعي والعمومي
 - التوزيع العادل لعمل إعادة الإنتاج
 - تجاوز فكرة النمو الاقتصادي اللامتناهي

04

كيف تضع المجتمعات رؤى الانتقال العادل موضع التنفيذ اليوم؟

71

- 73 الحالة الأولى: الصفقة الخضراء الجديدة
- 76 الحالة الثانية: تعاونية جاكسون وخطة جاكسون للانتقال العادل
- 78 الحالة الثالثة: الانتقال العادل في شمال أفريقيا
- 81 الحالة الرابعة: حركة المتضررين من السدود (MAB)

05

ما مستقبل الانتقال العادل؟

85

00

مدخل



مدخل

نعيشُ عصرَ تحوّلٍ عميقٍ. الاضطراب السياسيّ شيمة اليوم. والتفاوت الاقتصادي يتصاعد. وينزح البشر في مختلف أنحاء العالم بسبب النزاعات والطوارئ المناخية. والعنصرية ورهاب الأجانب والتعصّب الديني في صعود. وتُلقي جائحة كوفيد 19 ضوءاً جديداً على مظالم أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ولا عقلانياتها.

الأزمات التي نواجهها اليوم هي أزمات اجتماعية وسياسية، لكنها تمضي إلى ما هو أعمق من ذلك. فثمة خطر يهدد أنظمة الأرض الواهبة للحياة نتيجةً لنظام الإنتاج الذي فُرض على العالم خلال السنوات المئتين والخمسين الماضية. فهذا النمط من الإنتاج المقتات على البتروكيماويات، والمدفوع بالريّح، والقائم على فرط استغلال العمّال والأنظمة الطبيعية على السواء، أَرهق كثيراً من الدورات التي تبقى النظام البيئي العالمي متوازناً، بما فيها دورات الكربون، وبَدَرَ الاضطراب فيها.

تتجلّى التغيّرات الطارئة على هذه الدورة في حوادث مناخية قصوى، من نوبات الجفاف بالغة الشدّة وحرائق الغابات الضخمة إلى الأعاصير والزوابع الاستوائية الأكثر تواتراً وشدّة. بل إنّ الحياة نفسها تُستنفَد. ونحن في خضمّ حادث الانقراض الجماعي السادس في كوكبنا؛ إذ نفقد كلّ عام ما يتراوح بين المئتين والألفين من الأنواع بسبب التغيّر المناخي والتلوّث وتدمير الموائل¹.

لطالما كانت الآثار البيئية والاجتماعية للنظام الرأسمالي الصناعي واضحةً بالنسبة إلى المجتمعات المهمّشة المُجبرة على العيش في مكبّات نفايات الإنتاج بينما تُسلب مواردها من المواد الخام. غير أنّ الآثار الشاملة راحت تتضح اليوم للجميع باطراد. وبات إنقاذ البشرية والحياة المعقّدة (المركّبة) على كوكبنا العزيز بحاجة إلى تغيير كبيرٍ في المسار. بات بحاجة إلى انتقالٍ عادل.

الانتقال العادل، ببساطة، هو إعراضٌ شامل، بوسائل ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ، عن

1 عبد الهادي نجار (2021). هل هو الانقراض الجماعي السادس؟ تراجع خطير في التنوع الحيوي. الشرق الأوسط. (المحرر)

الاستغلال والاستخراج والاستلاب، باتجاه نظم للإنتاج وإعادة الإنتاج تركّز على رفاه الإنسان وتجدد النظم البيئية. والانتقال العادل، كما نتصّره، أكثر بكثير من مجرد التحوّل عن الوقود الأحفوري باتجاه مصادر الطاقة المتجددة أو الخضراء.

الأخرى، أنّ الانتقال العادل هو تحوّل عميق لمجتمعنا يسعى إلى وضع الإنسانية موضع توازنٍ متناغم مع الأرض، ونُظُمها البيئية، وذلك الحشد من الأنواع التي نقاسمها هذا الكوكب الهشّ، ومع بعضها بعضاً. وهو يعتمد على النظم والممارسات الاجتماعية الاقتصادية التي تشدد على التضامن والتعاون والتشارك والتقاسم والاهتمام. ويعرض عن المنافسة والصراع والخصخصة والكنز والفردانية المفرطة.

يسعى هذا الكتيّب التمهيدي إلى استكشاف الأسباب التي تجعل من توجّهنا وتوجّه حركاتنا الاجتماعية نحو انتقالٍ عادلٍ أمراً ضرورياً لا بدّ منه، وكيف يمكن أن ننأى على نحوٍ واعيٍّ ومتعمّد عن النظم مختلة الوظيفة والتدميرية التي تسوقنا إلى الانقراض، وكيف يمكن أن نتقدّم صوب نظمٍ جديدةٍ للعلاقات الاجتماعية تعيننا على البقاء وتتغلّب على الأزمة المناخية وتعكس وجهة الانقراض الجماعي السادس في كوكبنا؟

هذا الكتيّب التمهيدي نتاج عمليّة تفكير جماعي بين المؤلّفين ومنظّماتهم التي تعمل بطرائق مختلفة على مفهوم الانتقال العادل مع حركات اجتماعية ومنظّمات وجماعات حول العالم، وتحاول أن تفهم كيف يمكن لهذه الفكرة البسيطة القوية أن تساعد البشر على التعبئة من أجل تغييرٍ حقيقيٍّ وجذري. وليست هذه بالرؤية الجامعة المانعة للانتقال العادل، ذلك أنّ مناطق وجماعات وحركات ومنظمات شتى لا تزال تطوّر رؤاها الخاصة (انظري القسم الأخير). لكننا نأمل لهذه الأفكار والأسئلة الأساسية أن تمدّ جميع القراء بالأدوات اللازمة لتفكيرٍ أعمق في ما يمكن أن يعنيه الانتقال العادل بالنسبة إليهم وإلى حركاتهم وإلى جماعاتهم.



01

كيف وصلنا إلى هنا؟

- 17 ما الأسباب التاريخية والاقتصادية لأزمة المناخ؟
- 22 ما الصلات بين أزمة المناخ واللاتكافؤ والاستعمار؟



كيف وصلنا إلى هنا؟

ما الأسباب التاريخية والاقتصادية لأزمة المناخ؟

ثمة زيادات هائلة في ثنائي أوكسيد الكربون - وغيره من «غازات الدفيئة» أو الاحتباس الحراري - في الغلاف الجوي، تبذر الاضطراب في توازن نُظْم الكوكب الواهبة للحياة وذاتية التنظيم. لكنَّ اشتدادَ أنشطة بشرية معينة تخلّ بالنظام البيئي العالمي لم يكن أمراً حتمياً، وهو حديث العهد نسبياً. فقد ارتفعت انبعاثات الكربون بشكل كبير ومفاجئ مع حلول الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر. وكانت هذه الثورة الصناعية بمنزلة تحوّل في الطريقة التي نتج بها ما نحتاجه من سلع لإطعام أنفسنا وإعالتها. كما كانت تجديداً واسعاً لأجوبة مجتمعنا عن الأسئلة «من يملك ماذا؟ من يفعل ماذا؟ من يحصل على ماذا؟ وما الذي يفعلونه بما حصلوا عليه؟»². وكانت الثورة الصناعية قد ظهرت في منطقة من أوروبا سبق أن صاغها تنظيم اجتماعي واقتصادي جديد نسبياً يُعرف

2 Bernstein, H. (2010). *Class dynamics of agrarian change*. Halifax, Nova Scotia: Fernwood.





باسم الرأسمالية. وعلى الرّغم من أن التصنيع والرأسمالية ليسا متطابقين، فإنّه من المعتدّر أن نفهم الثورة الصناعية إن لم نفهم الرأسمالية.

الرأسمالية نظامٌ أو تنظيم اجتماعي يصوغ علاقات البشر ببعضهم بعضاً كما يصوغ علاقاتهم بنظم البيئة، وأقاليم الأرض، وبقية الكائنات الحيّة من حولهم. وتختلف الرأسمالية اختلافاً شديداً عن الأنظمة التي سبقتها³، وعن تلك التي تواصل وجودها بالتضاد معها وفي مقاومة لها، بما فيها مجتمعات السكّان الأصليين. ولقد حاول كثيرون أن يفهموا الرأسمالية ويفسّوها، ونظراً إلى تعقيدها، كانت هنالك خلافاتٌ حول ما هو أساسيٌّ فيها، وحول ما يمكن تغييره من دون أن تتحول إلى نظام جديد كلياً. غير أنّ للرأسمالية، كما يراها من كتبوا عنها، بعضٌ سماتٍ حاسمة، هي:

- 1 الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: إذ يملك أفراد الأدوات أو المواد أو المنتجات الطبيعية الضرورية لإنتاج الأشياء التي يحتاجها البشر أو يريدونها، ويتحكمون بها؛
- 2 أهمية «الإنتاج السلعي»: إذ لا يستخدم معظم البشر معظم ما ينتجونه، ولا ينتجون معظم ما يستخدمونه. بل تُنتجُ معظم الأشياء كي تُباع، وعلى البشر شراءً معظم الأشياء التي يحتاجونها للبقاء من يوم إلى يوم؛

3 Meiksins Wood, E (1999), *The Origin of Capitalism: A Longer View*. London/New York: Verso.

3 العمل المأجور: بما أنَّ معظم البشر لا يملكون وسائل الإنتاج، فلا بدَّ أن يبيعوا عملهم لمن يملكونها، وذلك كي يسعهم أن يشتروا الأشياء التي يحتاجونها للبقاء. وكثيراً ما يُعتبر العمل المأجور «عملاً فعلياً»، في حين تُبَخَّس قيمة عمل العناية بالمنزل والأطفال وكبار السن والمرضى والبيئة، ويُحَجَّب، ويُؤدَّى بلا أجر. وعادةً ما يوكل إلى النساء. وهذا العمل الذي يُدعى بـ «عمل إعادة الإنتاج»، هو عملٌ ضروري للبقاء. وحين يُحَجَّب وتُقلَّل قيمته، فإنَّه يغدو نوعاً من «التبرع» لأرباب العمل؛

4 نموُّ وإنتاج متواصلان بهدف تعظيم الربح (بدلاً من تلبية الاحتياجات البشرية): تضع الأسواق الرأسمالية الشركات موضع منافسة دائمة مع بعضها بعضاً، فتكون بحاجة إلى زيادة أرباحها على نحو متواصل. وفي ظلِّ هذا النظام، إمَّا أن تنمو تلك الشركات أو توقف نشاطها وتُسحب. وهذا يضع المجتمعات الرأسمالية في صراع مستمر مع النظم الطبيعية، ومع الحياة على كوكب متناهٍ ومحدود؛

5 «الموارد الطبيعية»: يُنظر إلى الغابات والبحيرات والأنهار والأرض والصخور والحيوانات والنظم البيئية وغيرها من العمليات والنظم على أنَّها سلع أو مدخلات (محتملة) في عمليات الإنتاج. ويُنظر إلى وجودها ومنزلتها وأدوارها في الحفاظ على الحياة على أنَّها أمور ثانوية إزاء قابليتها لتحقيق الربح. ولا تتفرد الرأسمالية بهذا الفهم الاختزالي للأمناء الأرض - إذ وقعت بعض من البدائل في الفخِّ نفسه - إلَّا أنَّه قهْمٌ شديد الأهمية بالنسبة إليها؛

6 «التراكم بالسَّلب»: بغية تعظيم الأرباح، يُؤخذ كلُّ ما يمكن أخذه بالمجان. تُسرق الأراضي المشاع أو المشتركة تاريخياً، والنظم البيئية، والمعرفة الجمعية والأصلية، والبذور التقليدية، من بين أشياء أخرى،

صراحةً أو تُستغلَّ على نحوٍ مفرط، بدعم من الدولة والنظم القانونية غالباً، وذلك كي يُتاح للشركات تحقيق «أرباح فائقة»؛

7 التوسُّع الإمبريالية: لأنَّ الرأسمالية متمحورة حول الحاجة إلى زيادة الأرباح باستمرار، فهي في سعيٍّ دائمٍ وراء مُدخلاتٍ وأسواق جديدة. وهذا ما دفع، بالتحالف مع دول تفوق البيض البطيركية، سيورة من التوسُّع الإمبريالي، والاستعمار، والسلب والنهب، والاستغلال الفائق في أرجاء العالم.

مهد هذا النظام الاجتماعي الاقتصادي الطريق لسيورة التصنيع، وهي سيورة شحنت الرأسمالية إلى أبعد حدٍّ وساعدت على نشرها في أرجاء العالم. والتصنيع كما نعرفه اعتمد (ولا يزال يعتمد) على الوقود الأحفوري: إذ استُخدمت أنواعٌ جديدة من الوقود، بما فيها الفحم والنفط والغاز، لتشغيل آلاتٍ ضخمة أنتجت سلعاً استهلاكية بكمياتٍ هائلة وعلى نطاق واسع⁴. وهذا ما أدَّى إلى زياداتٍ هائلة في إنتاج السلع، واستغلال العمَّال الذين ينتجونها، ونهب النُّظم والعمليات الطبيعية - خصوصاً في العالم المُستعمر - سعيّاً وراء المواد الخام والعمل القسري. وقد واصل حجم التصنيع تناميهِ من دون عراقيل تُذكر، على الرغم من العبء الثقيل الذي ألْقاه على عاتق النُّظم الطبيعية بسبب استخراج الموارد وتفريغ النفايات.

اقتضى التحوُّل إلى الإنتاج الصناعي الرأسمالي إعادة تنظيم المجتمع على نحو كامل، أولاً في أوروبا، ومن ثم أُنِّي انتشارت الرأسمالية. ولعب «تسييج»⁵ الأراضي المُشاعة دوراً أساسياً: إذ طُرد البشر من أرضهم، من أجل إتاحتها لاستثمارات أكثر ربحاً (وُصفت بـ «المنتجة»)، وكذلك من أجل خلق قوة عاملة رخيصة. وكانت

4 يرى أندرياس مام في كتابه رأس المال الأحفوري (2016) *Fossil Capital* أنَّ أجزاء من إعادة تنظيم وتوسيع نطاق الإنتاج هذين كانت جارية بالفعل قبل الوقود الأحفوري (باستخدام الطاقة المائية)، لكن هذا الوقود الأحفوري زاد بشكل كبير من قدرة أصحاب المصانع على السيطرة على العمال، بإتاحته لهم نقل صناعتهم حسب مشيئتهم.

5 كان التسييج، أو التطويق، أو الاحتجار أو الاحتجاز عملية قانونية تُمارس في إنجلترا بهدف دمج (تسييج) حيازات الأراضي الصغيرة لتكون مزارع أكبر، وذلك من القرن الثالث عشر فصاعداً. بمجرد تسييجها، يصبح استخدام الأرض متاحاً وحصرياً لمالك الأرض وحده، وبذلك تتوقف عن كونها أرضاً مشتركة للاستخدام الجمعي. (المحرر)

عملية «التراكم بالسلب»⁶ هذه مرئية، وعنيفة، ولقيت مقاومةً واسعة عند مولد الرأسمالية.

ترافقت عمليات التسييج مع - واستندت إلى - أيديولوجيا تفهم الطبيعة على أنها أشياء مُنفَعلة يجب التمكن منها أو مجموعةً من الموارد التي تنتظر أن يستخدمها البشر. ولقد عززت هذه الإيديولوجيا، المُسوَّعة في بعض الأحيان بإشاراتٍ إلى اللاهوت المسيحي، فكرة ملكوت الإنسان على الأرض وشرعت إخضاع (وأحياناً إبادة) الجماعات الأصلية والتقليدية التي تعيش علاقاتٍ مختلفة مع الأرض. كما غدَّت مقارنةً وُصفت بـ «الاستخراجية»⁷، بمعنى الاستنزاف الجشع والعنيف للموارد الطبيعية من دون مراعاة العوالم البيئية والاجتماعية التي هي جزء منها. ويتواصل اليوم، في عديدٍ من أنحاء العالم، ذلك الاجتثاث السافر للأرض والمحيط والموارد، مترافقاً مع الاستخراجية والتدمير. واليوم أيضاً، تتحول أنماط جديدة من الأشياء (كمعرفة السكان الأصليين، والأفكار، والجينات، والكربون المخزون) إلى ملكية خاصة وتُجرَّد من معانيها الثقافية والاجتماعية الأعمق.

منذ منتصف القرن الثامن عشر فصاعداً، أدَّى التقدُّم في معالجة الفحم والكبروسين، وأخيراً النفط والغاز، إلى توفير احتياطات ضخمة جديدة من الطاقة المتاحة للاستخدام البشري. ويمثِّل هذا الوقود الهيدروكربوني مصدراً عالي الكثافة للطاقة التي يمكن نقلها وتخزينها بسهولة. وقد وفَّرت هذه الخصائص، جنباً إلى جنب مع ضروب فهمٍ جديدةٍ للملكية الخاصة، الظروف المثلى لعددٍ صغير نسبياً من الأشخاص كي يستولوا على الثروة ويمركزوها.

لم تُعدَّ «الرأسمالية الأحفورية» صوغ الطريقة التي يستعمل بها مجتمعنا الطاقة ويوزَّعها فحسب، بل أعادت أيضاً صوغ الطريقة التي يستعمل بها السلطة ويوزَّعها. وبناءً على هذه الديناميات التاريخية، قيلَ أننا نعيش الآن في الحقبة الكابيتالوسينية («كابيتالوسين» أو الرأسمالوسينية، بدلاً من «هولوسين» أو

6 ديفيد هارفي (2004). الإمبريالية الجديدة. شركة الحوار الثقافي.

7 حمزة حموشان (2019). النمط الاستخراجي ومقاومته بشمال أفريقيا. أمستردام: المعهد العابر للقوميات (TNI).

«أنثروبوسين»؛ وهي حقبة جيولوجية يمارس فيها رأس المال والرأسمالية تأثيراً حاسماً على الأرض⁸.

ما الصلات بين أزمة المناخ واللاتكافؤ والاستعمار؟

كان الانتقال إلى الوقود الأحفوري، بعيداً عن مصادر الطاقة الحيوية (الخشب والإنسان أو الطاقة الحيوانية) سيورة تدرجيةً، متفاوتة، وغير متكافئة. لم تجر على نحوٍ متزامنٍ في جميع الأمكنة. إذ بدأت عملية التصنيع في إنكلترا في منتصف القرن الثامن عشر، وسرعان ما امتدت إلى مدن أوروبا الغربية والساحل الشرقي لأمريكا الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. واستخدمت الطبقات المالكة في أوروبا الغربية ومستعمراتها الأمريكية الشمالية، بدعمٍ من القوى العسكرية والدينية والسياسية في بلدانها، قوتها الاقتصادية والعسكرية الجديدة التي تعمل بالفحم كي تفرض إعادة تنظيمٍ عالمية للعمل والإنتاج واستخراج الموارد وتوزيع الثروة والسلطة الاجتماعية والاقتصادية وذلك على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

دفعت البلدان والمناطق المصنعة المناطق الأخرى، وكانت قد سيطرت على كثير منها كمستعمرات، إلى وضع تزودها فيه بالمواد الخام والبشر وتشتري سلعها المصنعة. وعلى هذا النحو بدأت التدفقات العالمية للسلع بالظهور. وراحت الموارد الطبيعية (والبشر المسترقون) تُستخرج، لا سيما من البلدان التي تنتمي اليوم إلى ما يُدعى الجنوب العالمي، وتُنقل إلى الشمال العالمي كي تزيد من ثراء أثريائه. وساعد الطعام الرخيص (كالسكر من مزارع العبيد في الكاريبي، والقمح من ولايات المستوطنين في أمريكا الشمالية) والمواد الخام الرخيصة (كالخشب المتأقي من إزالة الأشجار في أمريكا الشمالية؛ والقطن الخام من الإمبراطورية الاستعمارية في الهند) على خفض تكاليف المعيشة في المراكز الحضرية في الشمال العالمي. وهذا

8 Moore, J. W. (2017). The Capitalocene, Part I: on the nature and origins of our ecological crisis. *The Journal of peasant studies*, 44(3), 594-630.

ما أتاح لأصحاب المصانع أن يدفعوا لعمالهم أدنى الأجور الممكنة، وأن يضمنوا في الوقت ذاته أعظم الأرباح.

ضمنت عملية السلب العالمية - لا سيّما سلب الشعوب الأصليّة وشعوب الأعراق الأخرى والنساء - وما استولت عليه من أراضٍ وأقاليم ونُظم بيئية كان البشر يعتاشون عليها، إمداداً ثابتاً بشغيلة رخيصة لاستخراج المواد الخام، وخلقت في الوقت ذاته مستهلكين مضطّرين إلى الاعتماد على الأسواق من أجل

البقاء. كما قدّمت الإيديولوجيات البطريركية وإيديولوجيات تفوّق البيض، إلى جانب أفكار ما يُسمّى يد السوق الخفيّة وأسبقيّة الملكية الخاصة، التسويغ الأيديولوجي لهذا النهب. وما التوزيع العالمي للثروة والسلطة اليوم سوى نتاج لهذا الظلم وهذا العنف التاريخيين.

بيد أنّ ضروب اللا تكافؤ الناجمة عن الرأسمالية الصناعية لا تقتصر على ما بين الشمال والجنوب العالميين. بل توجد أيضاً داخل كلّ أمة على وجه البسيطة. فضمن بلد معيّن، غالباً ما يتنامى ثراء المراكز الحضرية باستخراج الموارد من المناطق الريفية (وتفريغ النفايات فيها). أمّا العمال الذين يعتمد عليهم النظام، في المدن والريف على حدّ سواء،

فيتلقون حصّةً بالغة الصغر من الأرباح التي أنتجها عملهم، في حين يمكن للذين يملكون الموارد - المالية، والميكانيكية، والطبيعية، وغيرها - أن يحرزوا حصّةً أعظم بكثير. وغالباً ما يعمل العمّال في ظروف خطيرة تفتقر إلى التدابير اللازمة لحماية سلامتهم وصحتهم. ومن كارثة رانا بلازا في عام 2013 إلى التأثير الهائل لجائحة كوفيد 19 على العمال المؤقتين وذوي الأجور المنخفضة في المسالخ والمستودعات



والمزارع الصناعية ومحلات البقالة ودور الرعاية، غالباً ما تُعْظَم الأرباح بإلقاء عبء المخاطر والتكاليف على كاهل العمّال⁹.

عمّق هذا النظام أيضاً، أو خلق، أو استغلّ الانقسامات على امتداد عدد من الخطوط الأخرى، من بينها العرق والجنس والإثنية. وتتوقف درجة استفادة البشر من نظام الإنتاج الصناعي، أو تحمّلهم تكاليفه بالمقابل، على موقعهم في المجتمع، وعلى أنواع السلطة المختلفة التي يستطيعون ممارستها. ويمكن لعملية استغلال الاختلاف والتنوع وزيادة حدّة اللا تكافؤ أن تحدث على كلّ صعيد؛ بدءاً من الأسر الفردية إلى العالم ككلّ.

تتركّز عواقب الإنتاج والاستخراج البيئية، بما فيها الانبعاثات السامة والتدمير البيئي وتلوّث الماء والهواء، في الأماكن التي يعيش فيها المهمّشون ويعملون، لا سيما شعوب الأعراق الأخرى وأمم السكّان الأصليين الذين مُنحوا من الحقوق والسلطة الاجتماعية تاريخياً أقلّ ممّا يكفي لمقاومة ما تملّيه العنصرية البيئية.

يعتمد نظام الرأسمالية الصناعية أيضاً على كتلةٍ ضخمة من العمل غير المأجور وغير المعترف به غالباً، يمكن أن ندعوه بـ «عمل إعادة الإنتاج». ويتضمّن هذا الأخير رعاية الأطفال والمسنين، وإنتاج الطعام وإعداده، والرعاية الطّبية، والعمل العاطفي¹⁰، والحماية البيئية. فالعمّال بشر أيضاً، تتوجب تغذيتهم ورعايتهم خلال فترة حياتهم. وليس بوسع الرأسمالية أن تؤدّي وظائفها من دون هذا النوع من العمل¹¹، لكنّه في الوقت ذاته عملٌ لا يُعترف بأهميته ولا يُكافأ. وعادةً ما يوكل هذا العمل، في مجتمعات النظام العالمي الحديث البطريركية، إلى النساء

9 علي أموزاي (2021). أزمة كوفيد 19 وضرورة النضال من أجل السيادة الغذائية بشمال أفريقيا. شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية. موقع : www.siyada.org

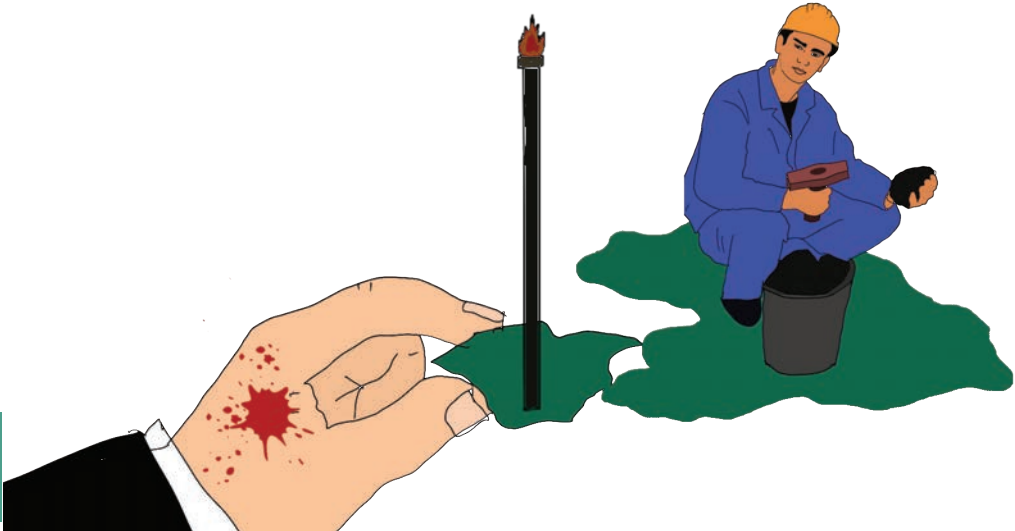
10 عرّفت عالمة الاجتماع أريلى هوكشيلد العمل العاطفي، emotional labour، في كتابها القلب المُدار: تجرير الشعور الإنساني (1983) بأنّه العملية التي توجب على العمال تنظيم انفعالاتهم وعواطفهم لإدارة الحالة الانفعالية والعاطفية للزبائن أو العملاء كجزء من متطلبات الوظيفة. وغالباً ما يُطبّق هذا المفهوم اليوم على مجال العلاقات الشخصية، ويشير عموماً إلى العمل غير المنظور المتمثّل في إدارة مشاعر الآخرين ورفاههم. (المترجم)

11 Fraser, N. (2017). 7. Behind Marx's Hidden Abode: For an Expanded Conception of Capitalism. In Critical Theory in Critical Times (pp. 141-159). New York: Columbia University Press.

و/أو المخالفين جندرياً. ويمكن للمجتمع والأعراف والقوانين أن تفرض حدوداً وصنوفاً من التراتب الجندرية الصارمة، تتمكك على نحوٍ فاعل أجساد النساء لتضمن ألا يُعوّض هذا العمل الذي لا غنى عنه إلا بالحد الأدنى، وأن يمرّ، في الحالة المثلى، من دون أن يلحظه أحد.

يرتكز النظام الرأسمالي الحديث، علاوةً على الاستغلال الفائق للنساء وغيرهنّ من البشر المهمّشين، على النفاذ السهل والرخيص إلى النُظم والسيرورات الطبيعية. وفي بعض الأحيان يمكن الوصول إلى هذه الموارد مجاناً، كما هو الحال عندما يُسمح للمصنّعين بضخّ المياه الجوفية أو تفريغ النفايات من دون مقابل. وفي أحيانٍ أخرى، يتعامل المستثمرون مع هذه النُظم والسيرورات بوصفها سلعاً، ويدفعون لقاءها ثمناً رمزياً (كما هو الحال، مثلاً، في شراء مساحات شاسعة من الأرض لإنتاج الوقود الزراعي) لكنهم يهملون الأدوار المتنوعة التي تؤدّيها في الحفاظ على سيرورات الحياة البشرية وغير البشرية. ويمكن للمستثمرين أن يُحرزوا «أرباحاً فائقة» بتدمير النُظم التي تعتمد عليها الكائنات البشرية وغير البشرية في بقائها، وباستغلال البشر الذين يعتمدون على مثل هذه النُظم.

لكنّ هذه النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تضع تعظيم الأرباح نصب أعينها، تخفق في الوقت ذاته في تلبية احتياجات معظم البشر كما تخفق في



تلبية احتياجات الكوكب. وعلى سبيل المثال، فإنّ نظام الصناعات الغذائية يعتمد على المواد الخام الرخيصة أو المدعومة التي تُعالج بشدّة وتُنقّل مسافاتٍ طويلة، مع ربح الشركات واستغلالها العمالة البشرية في كلّ مرحلة. ولقد ترتّبت على ذلك تكلفةٌ باهظة تحملتها البشرية والنظم الواهية للحياة في كوكبنا. فالتنوّع المحدود في الأغذية المستهلكة يفضي إلى مشاكل صحيّة مزمنة، مع تأثير خاصّ على المستهلكين الأفقر، ذلك أنّ الغذاء الطازج، والصحي، والمُنتج محلياً يصبح منتجاً كمالياً. ووفقاً لمنظمة الفاو، فإنّ الحميات الغذائية الصحية ليست في متناول ثلاثة مليارات نسمة¹². وذلك في الوقت الذي يجوع المزارعون ومنتجو الغذاء في كلّ من الشمال والجنوب، ويخسرون أرضهم، ويعانون من «الموت يأساً»¹³. وهذا ما يتناقض تناقضاً صارخاً مع نُظم غذاء السكان الأصليين والفلاحين التي تعزز السيادة الغذائية وتهدف إلى إطعام الجماعات بانسجامٍ مع النُظم الطبيعية وتبعاً للمناطق والأقاليم. وغالباً ما تُصوّر عدسة التقويم الرأسمالي الضيقة النظم الغذائية الفلاحية على أنّها متخلّفة وصغيرة وغير فعّالة، لأنّها لا تعطي الأولوية لإنتاج الربح. أمّا من منظور البشر والحياة الأرضية برمتها، فتوفّر تلك النُظم إمكانيةً مستقبلياً واهباً للحياة.

يتيح فرط الإنتاج والإتلاف/التبذير لبعض البشر، في نظام الطاقة الخاص بنا، أن يستهلكوا مزيداً من الطاقة أكثر من أي وقت مضى (سواء مباشرة أو على هيئة منتجات مصنّعة). لكنّ ملايين الأشخاص يكابدون، حتى في البلدان الغنية، لتدفئة منازلهم بأمان وكفاءة، أو للحصول على الطاقة التي يحتاجونها لعيش حياة كريمة. والنظام العالمي الحالي متوجّه نحو زيادة الاستهلاك وتوليد احتياجات جديدة، سواء كان ذلك من خلال الدعاية والتقدام المدرّوس، أو افتتاح أسواق عالمية

12 Food and Agriculture Organisation of the United Nation (2021). The State of Food Security and Nutrition in the World 2021. The world is at a critical juncture: <https://www.fao.org/>

13 خبيب زهير (2020). لماذا ينتحر المزارعون في الهند؟ موقع ثمانية: <https://thmanyah.com/8752>

جديدة وسهولة توفير الائتمان الاستهلاكي للمشتريات الفاخرة في الشمال العالمي، وذلك بدلاً من إنتاج الرفاه وتلبية احتياجات الجميع الراهنة.

تتمثل إحدى النتائج المباشرة المترتبة على منطق الرأسمالية في أننا نسلك سبيلاً تنموياً لا مستقبل له. فنحن نستخرج في كل عام ما يفوق قدرة النظم البيئية في كوكب الأرض على تجديده، ونلقي من النفايات ما يفوق قدرة هذه النظم على تحمّله. وتخطط الحكومات والشركات في العالم، كما طُرح في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP26)، للاستمرار في تخطي حدود الكوكب كي تحمي «الوضع الراهن». وهي تعلق آمال البشرية على تقنيات غير مثبتة لإزالة الكربون من الغلاف الجوي في المستقبل¹⁴. وبات من الصعب تجاهل الآثار المترتبة على هذا المسار مع ظهور كوارث مناخية جديدة يومياً. ولا يجني فوائد هذا الاستخراج كلّهُ سوى قلة، في حين يتحمّل تكاليفها كثيرون. وما يعنيه الانتقال العادل هو عكس هذه الدينامية.



14 Carton, W. (2020). Carbon unicorns and fossil futures. Whose emission reduction pathways is the IPCC performing? In the book: Has It Come to This? The Promises and Perils of Geoengineering on the Brink, edited by J.P. Sapinski, Holly Jean Buck, and Andreas Malm. New Brunswick: Rutgers University Press.

02

أين نقف اليوم؟

- 33 كيف يُستخدم الوقود الأحفوري اليوم؟
- 35 ما تأثيرات مصادر الوقود الأخرى؟
- 36 من المستفيد الأكبر من الاستخدام المتواصل للوقود الأحفوري؟
- 38 كيف يتزعزع استقرار نُظُم العالم؟
- 39 • علاقات القوة بين الدول في حالةٍ تغيّر متواصل
- 40 • توازن القوى بين الشركات والدول في حالةٍ تغيّر متواصل
- 42 • لأسواق المالية الدولية في حالٍ من التقلّب المتزايد
- 43 • نظم العالم البيئية يتزعزع استقرارها
- 44 كيف تتعامل الحكومات والشركات والحركات الشعبية مع عدم الاستقرار؟
- 44 • السلطويّة وحكومات الرجل القوي
- 45 • «الرأسمالية الخضراء»: النيوليبرالية والكينزية
- 46 • الحركات الشعبية والانتقال العادل



أين نقف اليوم؟

زادت شدة هذه الديناميات كثيراً خلال النصف الأخير من القرن العشرين. فبعد نهاية الحرب الباردة، كان للأيديولوجية النيوليبرالية الدور الأساس في صوغ النقاشات الدولية حول الثروة والتجارة، وهي أيديولوجية تزعم أنَّ الأسواق تعمل بصورة أفضل من دون تدخل الدولة. وترى النيوليبرالية أنَّ المهمة الأساس للدولة هي الدفاع عن حقوق الملكية الخاصة، وترى أنَّ على الحكومات أن تزيل الضوابط الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يُزعم أنها تبطئ النمو الاقتصادي وتعيق السوق.

نُبهت الأزمات الطبيعية والسياسية والاقتصادية الدورية كثيراً من البشر إلى أوجه الالتكافؤ الجوهرية في النظام، وأطلقت دعواتٍ إلى التغيير على نطاق واسع. كانت أزمة كوفيد 19 آخر اضطراب من هذا النوع، ويبدو أنها تمثل فرصة، كما قال الرئيس الأمريكي جو بايدن، «لإعادة البناء بشكل أفضل»¹⁵. غير أنَّ الأزمات السابقة

15 والدين بيلو (2020). «لا تُهدر أبداً فرصة أزمة جيّدة!»: جائحة كوفيد 19 وامكانية تحقيق السيادة الغذائية. المعهد عابر القوميات وشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية. موقع: www.siyada.org





كانت قد أظهرت مرونة النظام الرأسمالي العالمي. فالشركات والأثرياء لا يزالون في الموقع الأفضل للنجاة من هذه الأزمات أو حتى التكبسب منها. ففي أثناء الوباء، على سبيل المثال، زاد اللاتكافؤ العالمي زيادة كبيرة، حيث ارتفعت الثروة في أيدي المليارديرات من حوالي 8 تريليون دولار إلى أكثر من 13 تريليون دولار في عام واحد، وهي ثروة هائلة لا يتقاسمها سوى 2775 شخصاً¹⁶.

غالباً ما تعرّز ردود الفعل الحكومية هذا الميل، كما حدث في أزمة الغذاء والاقتصاد في عام 2008، حين أثّرت عمليات الإنقاذ العامة الضخمة عدداً صغيراً من الفاعلين في القطاع الخاص. وأثارت الأشهر الأولى من وباء كوفيد 19 نقاشات اجتماعية جديدة كبرى حول دور الدولة، كما دفعت في بعض البلدان إلى تكريس مستويات غير مسبقة من استثمارات الدولة لتلبية احتياجات المواطنين الأساسية. لكن قلة من السياسات هي التي حاولت أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة التي جعلت كثيراً من الناس أكثر عرضة للإصابة بكوفيد 19. وبدلاً من ذلك تركّز الفعل عموماً على زيادة أرباح الشركات وضمان استمرار الوضع الراهن، حيث حصل المليارديرات على إعانات ضخمة. بل إن البلدان الغنية والجهات الفاعلة في الشركات دأبوا على رفض حتى مقترحات ضعيفة نسبياً، مثل التعليق المؤقت لأنواع معينة من القوانين المتعلقة ببراءات الاختراع للسماح للبلدان الفقيرة بتصنيع لقاحات منقذة للحياة بتكلفة معقولة¹⁷.

أظهرت العمليات الدولية لمواجهة تغير المناخ - لا سيما مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ - هذا الافتقار ذاته إلى الطموح، فاستبدلت بالأهداف الملزمة

16 John, M. (2021). Pandemic boosts super-rich share of global wealth. Reuters.

17 شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية (2020). بيان السكرتارية الإقليمية: وباء كورونا في ظل الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الإمبريالية على الشعوب والطبيعة. النضال والتنظيم سبيلنا للخلاص من الكارثة. موقع:

أدوات رفيقة بالشركات، مثل تجارة انبعاثات الكربون¹⁸ و«الحلول القائمة على الطبيعة»¹⁹ والتعهدات بالتوصل إلى «صافي صفري»²⁰، وهي أدوات توفّر فرصاً جديدةً للربح من دون أن تعالج الأزمة فعلياً.

كيف يُستخدم الوقود الأحفوري اليوم؟

على الرغم من الأدلة الواضحة والقاطعة على أنّ الاستخدام المستمر للوقود الأحفوري يُحدث تغييراً سريعاً في المناخ ويدمر النظم البيئية التي تحفظ حياة الأرض، فإننا نستخرج من هذا الوقود ونستخدم اليوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ البشري. لقد دخل الغلاف الجوي منذ عام 1990 ما يعادل نصف جميع الانبعاثات التي سببها الإنسان، ولا تني هذه الانبعاثات تزداد كلّ عام على الرغم من إدخال تقنيات متجددة²¹. ويأتي حوالي ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري اليوم من إنتاج الطاقة، لا سيما من خلال حرق الوقود الأحفوري²².

ما الأغراض التي تُستخدم من أجلها هذه الطاقة كلّها؟ يُستخدم معظم الطاقة اليوم من أجل الكهرباء، وإنتاج الحرارة، واستخراج الموارد (مثل التعدين)، والإنتاج الصناعي، والنقل. ويرتبط النمو الفلكي لاستخدام الطاقة في القرن العشرين بزيادة في استهلاك المواد (لا سيما في الشمال العالمي) وما يتصل بها من زيادة في التجارة

18 انظري: حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو (2015): الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية (بالعربية). منظمة بلاتفورم لندن ومؤسسة روزا لكسمبورغ. (المحرر)

19 Friends of the Earth International (2021). Nature based solutions: a wolf in sheep's clothing.

20 Friends of the Earth International (2021). Chasing Carbon Unicorns: The deception of carbon markets and "net zero"

21 Sweeney, S., Treat, J., Chavez, D. (2020). Energy Transition or Energy Expansion. Trade Unions for Energy Democracy (TUED) and Transnational Institute (TNI).

22 Ritchie, H., Roser, M., Rosado, P. (2020). "Energy": <https://ourworldindata.org/energy>

العالمية. لقد بات لدى كثير من البشر أشياء أكثر مما لا يُقاس، وهي تسافر أبعد بكثير كي تصلهم. المواد الخام، والمنتجات النهائية، والنفايات تجوب العالم جيئةً وذهاباً.

نحن نعتمد على الوقود الأحفوري في إنتاج غذائنا، وفي انتقال الأشخاص والبضائع حول الكوكب (لمسافات طويلة وقصيرة على حدٍ سواء)، وفي بناء منازلنا، وفي العناية بأنفسنا. وعلى مدار القرنين العشرين والواحد والعشرين، قُوِّصَت النظم البديلة وفُكِّكَت، من شبكات غذاء الفلاحين إلى التعاونيات والصناعات المحلية الصغيرة. وبذلك باتت الطاقة المتجددة المحلية التي تزوّد المنازل أو الأعمال المحلية من دون الوقود الأحفوري، صغيرة للغاية. كما باتت نُظُم الطاقة العامة والخاضعة للرقابة الديمقراطية، تلك النُظُم التي يمكن أن تساعد في إعادة تركيز إنتاج الطاقة حول الاحتياجات البشرية والبيئية، عرضةً للتهديد في كثيرٍ من الأماكن، على الرغم من الجهود واسعة النطاق لمقاومة الخصخصة والتراجع عنها²³. ومع أنَّ تقنيات الرياح والطاقة الشمسية بلغت رقماً قياسياً، هو 10% من توليد الكهرباء في العالم في عام 2012²⁴، فإن هذا يمثل نسبة أقلّ من إجمالي استخدام الطاقة في أشياء مثل السفن والطائرات والسيارات. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من قدرات التوليد المتجددة الجديدة ليست خاضعة لرقابة ديمقراطية، أو متجددة، أو عادلة اجتماعياً.

ساعد الوقود الأحفوري على تركيز الثروة في أيدي قلةٍ، وعلى التحكم بالعمال، وعلى نقل البضائع ذهاباً وإياباً حول العالم بحيث يمكن إنتاجها أين تكون العمالة الأرخص؛ أي أين حاز العمال القدرة الأقلّ على المطالبة بالكرامة والحقوق والمعاملة

23 ساتوكو كيشيموتو، أوليفي بيتيجين ولافينيا ستاينفورت (2017). استرداد الخدمات العامة: المدن والمواطنون يرفضون الخصخصة. المعهد عابر القوميات (TNI).

24 Masterson, V. (2022). Wind and solar generated 10% of global electricity in 2021 - a world first. World Economic Forum.

اللائقة²⁵. هكذا يرتبط تغيير نظام طاقتنا ذلك الارتباط الوثيق بصراعات السيطرة على الأقاليم، والأدوات، وسبل العيش الكريم.

ما تأثيرات مصادر الوقود الأخرى؟

لا يزال أكثر من 80% من طاقة العالم اليوم يتأتى من الوقود الأحفوري²⁶. وفي حين انخفض الطلب على النفط والفحم خلال جائحة عام 2020، فإنه انتعش بسرعة بعد ذلك. ولا توفّر جميع المصادر الأخرى، بما فيها الوقود الزراعي (الوقود المشتق من محاصيل مثل الذرة والبذور الزيتية وقصب السكر)، والطاقة النووية، والطاقة المائية، وغيرها من المصادر المسماة بالمتجددة، سوى أقلّ من 20% من طاقتنا. ومع أنّ هذه المصادر تتوسّع بسرعة، فإنّ كمية الفحم والنفط المستخدمة تواصل الازدياد عاماً

بعد عام²⁷، مع فشل تنامي «مصادر الطاقة المتجددة» في مواكبة تنامي استخدام الطاقة على مستوى العالم.

لن يصل بنا التركيز فقط على استبدال تقنيات الطاقة المتجددة بالوقود الأحفوري

إلى حيث نحتاج الوصول. ففي حين يُرجّح أن تكون هذه التقنيات صحيّةً أكثر بالنسبة إلى دورة الكربون، فإن كثيراً منها يلقي بعبء ثقيل على كاهل النظم

25 Malm, A. (2016) Fossil Capital: The Rise of Steam Power and the Roots of Global Warming, Verso; Moore, J. (2015) Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital, Verso; Huber, Matt (2013) LifeBlood: Oil, Freedom, and the Forces of Capital, University of Minnesota Press; Rodney, W (1972), How Europe Underdeveloped Africa.

26 Ritchie, H., Roser, M., Rosado, P. (2020). "Energy": <https://ourworldindata.org/energy>

27 Sweeney, S., Treat, J., Chavez, D. (2020). Energy Transition or Energy Expansion. Trade Unions for Energy Democracy (TUED) and Transnational Institute (TNI).



البيئية والجماعات، ويعتمد على أشكال أخرى من الاستخراج، مثل استخراج معادن الأرض النادرة والليثيوم. ويمكن أن يتسبب إنتاج الوقود الزراعي في انبعاثات كبيرة، تفوق انبعاثات البنزين في بعض الحالات. ويمكن أن تكون التأثيرات قصوى على نحوٍ خاص حين تُحوّل الغابات أو أراضي المراعي الطبيعية أو النظم البيئية الطبيعية الأخرى إلى الإنتاج الزراعي الصناعي من أجل إنتاج الوقود الزراعي. وفي عام 2012، خصصت الولايات المتحدة، أكبر منتج في العالم، حوالي 82 مليون فداناً من الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الزراعي²⁸، ومن المرجح أن يزداد حجم هذا الإنتاج.

ليس ثمة شك في التأثير الضار للوقود الأحفوري. لكنّ ما من مصدر للطاقة نعرفه اليوم إلّا وله أضراره الاجتماعية والبيئية. وبدلاً من التركيز على أن نستبدل بنوع من الوقود ضاراً على نحوٍ خاص أنواعاً أخرى أقلّ ضرراً، يجب أن نسأل: لِمَ الطاقة ولمن؟ وفي نفع ذلك، من المهم أن نفهم أولاً من الذي ينتفع من الوضع اليوم.

من المستفيد الأكبر من الاستخدام المتواصل للوقود الأحفوري؟

تُعَدُّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين اليوم أكبر الباعثين للغازات المسببة للاحتباس الحراري وتساهم مجتمعة بـ 41.5% من الإجمالي العالمي²⁹. وتُعتبر دول مجموعة الثماني مسؤولةً عن 68% من الانبعاثات «الزائدة»³⁰. أمّا معظم البلدان

28 Huber, M. T., & McCarthy, J. (2017). Beyond the subterranean energy regime? Fuel, land use and the production of space. *Transactions of the Institute of British Geographers*, 42(4), 655-668.

29 Johannes Friedric, Mengpin Ge and Andrew Pickens (2020). This Interactive Chart Shows Changes in the World's Top 10 Emitters. World Resources Institute.

إذا ما أخذنا بالحسبان الانبعاثات التاريخية، فإنّ الولايات المتحدة هي الرائد بلا منازع، لأنها المسؤولة عن 20 بالمئة من الانبعاثات منذ 1750.

30 Hickel, J. (2020). Quantifying national responsibility for climate breakdown: an equality-based attribution approach for carbon dioxide emissions in excess of the planetary boundary. *The Lancet Planetary Health*, 4(9), 399-404.

في الجنوب العالمي فانبعاثاتها أقل بكثير. وتُعدُّ البلدان الأكثر ثراءً مسؤولة أيضاً عن غازات الاحتباس الحراري التي تنبعث في غير مكان لإنتاج مواد تستهلكها هذه البلدان. وثمة تدفق عالمي هائل للبضائع، من السلع الزراعية الرخيصة إلى الإلكترونيات المصنعة وسواها من المواد الاستهلاكية، من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. وعادةً ما تُحسب الانبعاثات في البلد الذي تنبعث فيه، ولو كان يستفيد منها مستهلكون في بلدان أخرى، ما يعني أن أرقام الانبعاثات الدولية عادةً ما تقلل مساهمة الدول الأغنى في تغير المناخ.

ثمة، في الوقت ذاته، تفاوت في انتفاع السكّان داخل بلد معين من الاقتصاد القائم على استخدام الوقود الأحفوري. وكما رأينا أعلاه، فقد سمحت صنوف الوقود الأحفوري والنظام الرأسمالي الإمبريالي الذي بُني حولها بضروب جديدة ضخمة من تركّز الثروة. شركات ومساهمون بعينهم استفادوا - ولا يزالون يستفيدون- من هذا النموذج. ومنذ عام 1990، جمعت شركات الوقود الأحفوري الأربع الأكبر (Exxon و Chevron و Shell و BP) ما يقارب 2 تريليون دولار من الأرباح³¹. وتواصل هذه الشركات الاستثمار في استكشافات جديدة للنفط والغاز حتى في الوقت الذي تدعو فيه الوكالة الدولية للطاقة إلى وقف هذا الاستكشاف. وبدلاً

من وقف تطوير الوقود الأحفوري، يدفع الضغط المتواصل من هذه الشركات سياسة المناخ الدولية لأن تتّكل بشكل متزايد على أملٍ بأن تتمكن بطريقة ما، في المستقبل، من إعادة امتصاص هذه الانبعاثات من الغلاف الجوي. وذلك في الوقت الذي تعمل شركات أخرى، من مصنّعي تقنيات الزراعة الصناعية إلى موردي السلاح وشركات أمن الحدود، على منع التغيير والإعداد للاستفادة

31 Taylor, M., Ambrose, J. (2020). Revealed: big oil's profits since 1990 total nearly \$2tn. The Guardian.

من أزمة المناخ³². لكن العاملين في هذه الشركات، والمجتمعات التي تُلقى فيها نفاياتها وتُستخرج منها الموارد، لا يستفيدون من الأرباح الضخمة التي يجنيها المساهمون وشركات إدارة الأصول.

تفيد البلدان الغنية اليوم، والأثرياء داخل هذه البلدان، على نحوٍ غير متناسب من استخدام الوقود الأحفوري. كما تعني سلطة هؤلاء وامتيازاتهم أنَّهم أقلَّ عرضة لدفع التكاليف الكاملة للتقاعس المناخي. وعلى الرغم من الوعي المتزايد بأزمة المناخ والنداءات المتصاعدة لاتخاذ إجراءات تغييرية حقيقية، فإن أولئك الذين يفيدون أكثر من الوضع الراهن لا يزالون يستخدمون سلطتهم الكبيرة للدفاع عنه.

كيف يتزعزع استقرار نُظُم العالم؟

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بلغت هذه الاتجاهات طويلة الأمد نقطة الأزمة. فبعد نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي، باتت السياسة العالمية تحت سيطرة الولايات المتحدة والأيديولوجية «النيوليبرالية» المقترنة بها. تضع النيوليبرالية السوق الحرة فوق أي شيء أو اعتبار آخر، ولأنها باتت تسيطر على مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فقد شجعت (أو أجبرت) البلدان على إلغاء القواعد التي تنظّم عمل الشركات (أو تجنّب وضعها موضع التنفيذ في البداية)، واستنزاف البرامج الاجتماعية القائمة (أو الكفّ عن تطوير مثل هذه البرامج في المقام الأول)؛ وكلّ ذلك اعتماداً على الاعتقاد الزائف بأنّ الفوائد الممنوحة للشركات سوف تعمّ على الناس العاديين. بدا هذا الوضع مستقرّاً لبرهة، وبلغ الأمر بمعلّقين حدّ إعلان «نهاية التاريخ»، مشيرين إلى أنّه لم يعد ثمة مساحة للجدال الجذري حول كيفية تنظيم مجتمعات العالم واقتصاداته. وأطلقت مارجريت تاتشر قولتها الشهيرة «لا بديل [للرأسمالية]».

32 Buxton, N., Hayes, B. (2015). The Secure and the Dispossessed: How the military and the corporations are shaping a climate-changed world. London/Amsterdam: Pluto Press/Transnational Institute (TNI).

لكنَّ السنوات الثلاثين الماضية شهدت ظهور أو اشتداد أربعة أنواع رئيسة من عدم الاستقرار. وهي أنواع تخلق فرصة تغيير جذري على المستوى العالمي، لكنَّ السؤال يبقى مفتوحاً حول وجهة هذا التغيير وهل ستكون إلى الأفضل أم إلى الأسوأ.

• علاقات القوة بين الدول في حالةٍ تتغيّر متواصل

منذ تسعينيات القرن الماضي، وموقع الولايات المتحدة البارز في النظام العالمي



موضع تساؤلٍ جدّي. إذ ظهرت قوى عالمية أخرى ويُعاد التفاوض على ميزان القوى. تحظى الصين بأهمية خاصة على هذا الصعيد، وينظر كثيرون إلى «مبادرة الحزام والطريق» الصينية - وهي مشروع بنية تحتية وتطوير عالمي واسع النطاق أُعلنَ عنه في عام 2013 - على أنها مشروعٌ لبناء نفوذ وقوة على مستوى عالمي وعلى صعيد البنية التحتية والاقتصاد والثقافة. كما اكتسبت ما تُسمّى بلدان «البريكس» - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا - قوةً أيضاً وظهرت كتلة مهمة لها علاقاتها التجارية المتبادلة، واقتصاداتها القوية، وحوالي 40% من سكّان العالم. ويعتقد كثير من المراقبين أنّ

نظاماً عالمياً جديداً متعدد الأقطاب أخذ في التطور، مع تقاسم القوة الاقتصادية والسياسية بين دول متعددة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تحولات في القوة سريعة

وغير متوقعة في بعض من الأحيان. ويُعدّ غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022 مثلاً حاسماً على عدم الاستقرار هذا، وعلامةً فارقةً محتملةً في الانتقال نحو توزيع جديد للسلطة العالمية.

• توازن القوى بين الشركات والدول في حالةٍ تغيّر متواصل

منذ نهاية الحرب الباردة، راح تحوّل مهم يعتري قوة الشركات. فخلال القرن العشرين، ولا سيما في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، أفضى حراك واحتشاد الحركات العمالية إلى نوعٍ من التسوية بين العمل ورأس المال. ووضع عديدٌ من الدول قوانينٍ ولوائحٍ قويةً نسبياً لضبط الشركات، وحماية المواطنين والعمال، وضمان مستوى أساسي من النّفاد إلى السلع والخدمات الأساسية (المياه والتعليم والصحة والأرض والغذاء).

أدى صعود النيوليبرالية - مدفوعاً جزئياً بأزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين وانحيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 - إلى انتزاع بطيء للقوة من العمال الذين تمكنوا من الحصول على حقوق، وتفكيك القواعد التي كانت تضبط الشركات. وفي بلدان الجنوب العالمي، غالباً ما فُرضت هذه التغيرات، ومعها خصخصة مرافق الدولة والخدمات العامة، من خلال



برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتكيف الهيكلي. وأعاق هذا التحول في القوة تطوير سياساتٍ للدفاع عن حقوق البشر والحدّ من قوة الشركات في عديدٍ من البلدان التي لم تترسخ فيها هذه السياسات بعد. وسمحت مجموعةٌ

كبيرةً من اتفاقيات التجارة والاستثمار الدولية للشركات بأن تغدو أكبر وأقوى، إذ حمت أرباح هذه الشركات وأجبرت الدول على الحدّ من سلطاتها هي نفسها³³. وتشتمل هذه الاتفاقيات التجارية في معظمها على بنود لحماية الاستثمار مع آليات «لتسوية النزاعات بين الدولة والمستثمر» تسمح للشركات بمقاضاة الدول للحصول على تعويض متى اعتقدت أنّ الضوابط الجديدة البيئية أو سواها من ضوابط المصلحة العامة قد أثّرت سلباً على أرباحها³⁴.

أتاحت القوة المتزايدة للشركات متعددة الجنسية بأن تنمو إلى الحدّ الذي قرّمت فيه عائداتها السنوية اقتصادات البلدان متوسطة الحجم. وعادةً ما تدفع هذه الشركات ضرائب قليلة إذا ما دفعت، ما يزيد من تآكل قوة دول تعاني من نقص التمويل وتكافح لتوفير الخدمات الأساسية. وهذا ما أدى إلى اضطراب اجتماعي في أنحاء العالم حيث تقاوم الحركات الاجتماعية قوة الشركات. وفي غضون ذلك، ساهم الانفلات الهائل للقطاع المالي في حصول الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وكانت عمليات إنقاذ الشركات وإجراءات التقشف التي فُرضت ردّاً على ذلك بمنزلة المسمار الأخير في نعش دولة الرفاه في عديدٍ من تلك البلدان التي كانت قد تمكنت من إقامة نوع من الحماية الاجتماعية الشاملة.

من جهتها، ضربت جائحة كوفيد 19 النُظم الطبية ونظم الصحة العامة في جميع أنحاء العالم بعد أن كان قد التهمها كلّ من التقشف والخصخصة. وباتت تكاليف تلك القرارات واضحةً على نحو صارخ. وشهدت الارتكاسات الاضطرارية حيال الوباء موجات من الإنفاق العام في بعضٍ من البلدان لم يكن من الممكن تخيلها قبل شهور. غير أنّ كثيراً من هذا الإنفاق صيغ على غرار اقتصادات زمن الحرب، وسمح قدر كبير من جهود الإغاثة الطارئة بتدفق الأموال مباشرة إلى

33 أنظري مثلاً: ليلي الرياحي وحمزة حموشان (2021). التبعيّة الشاملة والمُعَمَّقة: كيف يمكن لاتفاقية تجارية مع الإتحاد الأوروبي تدمير الاقتصاد التونسي؟ المعهد عابر القوميات والمنصة التونسية للبدائل. كذلك: أطاك المغرب (2015). اتفاقيات التبادل الحر اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب: تحليل لاتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. (المحرر)

34 بيتينا مولر وسيسيليا أوليفيت (2019). أثر التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الأفريقية. المعهد عابر القوميات: <https://www.tni.org/en/idsafrica>

جيوب الشركات، كما كان واضحاً في إنتاج اللقاح وما نتج عنه من توزيع غير متكافئ. وكررت هذه القرارات الأخطاء الكارثية لعمليات الإنقاذ في عام 2008 التي شهدت بعضاً من أكبر عمليات نقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء في التاريخ الحديث.³⁵ كما أظهرت أزمة الطاقة التي بدأت في عام 2021 وتفاقمت بسبب الآثار الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا، التركيز المستمر على التقشف، ما يجبر أفقر الناس في المجتمع بطريقة أو بأخرى على تقديم الدعم لمزيد من أرباح الشركات.

تتطلب معالجة أزمة المناخ إجراءات منسقة على نطاق واسع، ويمكن للدول أن تقوم هنا بدور حاسم. لكنّها كي تقوم بهذا الدور، ثمة حاجة إلى عكس عقود من النيوليبرالية والتراجع عنها. وهذا بالضبط ما يكافح بشرّ في أنحاء العالم كي يفعلوه.

• الأسواق المالية الدولية في حالٍ من التقلّب المتزايد

أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مقدار القوة التي حازتها الشركات قياساً بالدول. وكانت، في الوقت ذاته، إيذاناً بعصرٍ من عدم الاستقرار المالي الذي لم يتعافى منه الاقتصاد العالمي بعد. إذ ظلّت أسعار السلع الأساسية مرتفعةً ومتقلبةً منذ الأزمة، وأدّت الشكوك حول الأسواق المالية إلى هجوم هائلٍ على الموارد، فتسابقت الشركات للاستثمار في أصولٍ مثل الأرض (بما فيها الأرض الزراعية والسكنية) والمياه، والمعادن التي يُنظر إليها كاستثمارات مستقرة نسبياً. ومنذ عام 2008، والتهديد بركود جديد قاب قوسين أو أدنى، وهو يقترب أكثر فأكثر مع التضخم السريع وعدم استقرار السوق في عام 2022. وفقدت رؤيا التنمية العالمية المتواصلة والسلمية التي دفعت في عام 1992 الباحث في علم السياسة فرانسيس فوكوياما إلى إعلان «نهاية التاريخ» كلّ مصداقية تمّعت بها من قبل.

تلقي الانهيارات الكارثية في سوق الأسهم المرتبطة بوباء كوفيد 19 مزيداً من

35 Kuhn, M., Schularick, M., Steins, U. (2018). Research: How the Financial Crisis Drastically Increased Wealth Inequality in the U.S. Harvard Business Review.

الضوء على عدم الاستقرار هذا. فالشعبية المرتفعة للعملة المشفرة والسلع الوهمية الجديدة مثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT's)، ومعدّلات التضخم الجنوبية التي شهدتها عديد من البلدان في عامي 2021 - 2022، والتقلّب الشديد في أسعار النفط وأسواق الأسهم العالمية، وعملية «الأموكة»³⁶ المتزايدة باطراد، تشير جميعاً إلى نظامٍ بعيدٍ للغاية عن الاستقرار. ونظراً إلى اعتماد معظم البشر على الأسواق في الحصول على احتياجاتهم اليومية، فإن تقلّبات هذه الأسواق وعدم القدرة على التنبؤ بها يشكلان مصدر قلق عميق.

• نظم العالم البيئية يتزعزع استقرارها

بدأ العلماء دق ناقوس الخطر في شأن تغير المناخ العالمي في سبعينيات القرن العشرين، لكن أزمة المناخ برزت للعيان في القرن الحادي والعشرين. ففي مواجهة الإجماع العلمي وقائمة الحوادث الطقسية المتطرفة المتزايدة باطراد، تعترف الآن جميع الحكومات تقريباً بأن أزمة المناخ العالمية، وأزمة التنوع البيولوجي/الحيوي المرتبطة بها، هما تهديدان ملحّان. ولقد ألقت أزمة كوفيد 19 مزيداً من الضوء على المخاطر المرتبطة بالنظم البيئية العالمية غير المستقرة واعتماد البشر المتزايد على «سلاسل التوريد» الهشة التي تقطع مسافات بعيدة.

لقد وصلنا، إذًا، إلى لحظة تحوّل. ويبدو التغيّر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الكبير عالمي النطاق أمراً لا بدّ منه. وأظهرت أزمة الوباء الاجتماعية البيئية بوضوح صارخ مدى عجز النظم العالمية التي نستخدمها لإطعام أنفسنا وتلبية احتياجاتنا الأساسية عن القيام بهذه المهمة، وأنها بدلاً من أن تقوم بذلك تقوّض شروط بقائنا على هذا الكوكب. وذلك في الوقت الذي دفعت هشاشة وضعنا الواضحة، والحركات الواسعة التي تسلّط الضوء على الفساد والقضايا الاجتماعية

36 الأموكة هي مجموعة من الظواهر المترابطة تكشف عن دور متزايد للدوافع المالية، والأسواق المالية، والأدوات المالية، والفاعلين الماليين، والمؤسسات المالية في العمليات الاقتصادية المحلية والدولية. وهي تجمع بين السيطرة المتزايدة للأدوات المالية في إدارة الشركات، وقدرة الأسواق المالية على إملاء ما تفعله الشركات والحكومات، وتنامي النظام المالي الدولي في توزيع رأس المال حول العالم وازدياد أهميته. (المترجم)

الملحة، والأدلة المتزايدة على أزمة المناخ، ووباء كوفيد 19، مجموعاتٍ مختلفة من الفاعلين لاقتراح رؤى مختلفة حول نوع التغيير الذي يجب أن يحصل.

كيف تتعامل الحكومات والشركات والحركات الشعبية مع عدم الاستقرار؟

ظهرت مجموعة متنوعة من ردود الفعل والتفاعلات حيال هذه الأبعاد المتضاربة والمتقاربة للأزمة. ويمكن أن نحدد ثلاثة اتجاهات كبرى:

• السلطوية وحكومات الرجل القوي

حازت حكومات الرجل القوي الشعبية التي غالباً ما تكون معادية للنساء وعنصرية أو معادية للأجانب، السلطة في عديدٍ من الأماكن. وهي تعالج حالة الفوضى بتقييد الإمكانات الديمقراطية وتقوية الشرطة والجيش وسواهما من قوّات الأمن والقمع. وفي بعض الحالات، تنكر هذه الجهات الفاعلة بقوة حقيقة أزمة المناخ، وتجادل في حالات أخرى بأنّ هناك حاجة لحكومة قوية تدافع عن المواطنين ريثما تستجيب الأسواق والشركات وتتكيف مع الوضع الطبيعي المتغير. وفي حالات ثالثة، تؤيد هذه الحكومات تدابير محدودة مثل تسعير الكربون لمساعدة الأسواق على إجراء هذا التعديل، لكنها غالباً ما تتحاشى أيّ التزامات ملموسة من هذا النوع.



ثمة أيضاً تأطير متزايد للاستجابة للأزمة المناخية في أطر أمنية وعسكرية، فيرى القادة ضمناً أو صراحةً أنَّ الأسوار العالية والحدود القوية سوف تكون ضروريةً لحماية بلدانهم من أن تجتاحها، كما يزعمون، موجات لاجئي المناخ. وشهدت العقود الأخيرة زيادة هائلة في الإنفاق العسكري والحدودي والأمني حول العالم³⁷. ومن «الجدار الحدودي» الأميركي إلى مليارات اليوروات الموظفة في نظام حدودي عسكري وقاتل في أوروبا³⁸؛ ومن تجريم التضامن مع المهاجرين إلى زيادة قدرة الرقابة، وسَّعت حكومات عدّة حول العالم قدراتها على المراقبة والتحكم والمعاقبة. وتُستخدَم أزمة المناخ في بعض الأماكن كذريعة لتعميق الرؤى والسياسات العنصرية، والدفاع عن «أخلاقيات إبعاد قارب النجاة» المتعصبة للبيض والفاشية البيئية التي تترك أبناء الأعراق الأخرى ليغرقوا، بالمعنى الحرفي والمجازي. وتدفع الدول والشركات على حد سواء باتجاه ردود فعل عسكرية تتعامل مع الأزمة العالمية التي تعترى النظم الواهبة للحياة على الأرض باعتبارها تهديدًا للأمن القومي في المقام الأول، في حين تتجاهل النداءات الملحة المتزايدة لهيئات مثل فريق الخبراء الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) وترفض الالتزام بالاتفاقيات المناخية الدولية.

37 Buxton, N. (2021) 'A primer on climate security: the dangers of militarising the climate crisis'. Transnational Institute.

38 مارك أكرمان (2018). مدّ الحصون: السياسات، المستفيدون والمتأثرون ببرنامج الاتحاد الأوروبي لتصدير الحدود. المعهد عابر القوميات ومنظمة Stop Wapenhandel



• «الرأسمالية الخضراء»: النيوليبرالية والكينزية

سعت، في الوقت ذاته، مجموعة أخرى من الفاعلين إلى تأطير الشركات كجزءٍ من الحلّ في أزمة المناخ العالمية. ولا يزال هؤلاء الفاعلون يعملون عموماً في إطار نيوليبرالي: فهم ينظرون إلى التجارة الحرة وحماية الاستثمار على أنهما مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدول. لكنّ هنالك تدرّجات مختلفة ضمن هذا المنظور. إذ يدعم بعضهم عمل المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، ويتبنون أهداف التنمية المستدامة، ويرون أنّ للدولة دوراً في أنسنة الرأسمالية، بتخفيف الآثار السلبية الأسوأ لنظام التجارة والاستثمار، وتحفيز «النمو الأخضر»، ومساعدة المواطنين في اتخاذ خيارات إيجابية. في حين يرى آخرون أنّ الشركات هي الجهات الفاعلة الأهم في استجابة عالمية لتغيّر المناخ ويعتقدون أنّ المسؤولية الاجتماعية والضبط الذاتي للشركات المستنيرة سوف يكونان كافيين للحيلولة دون التدمير البيئي وانتهاك حقوق الإنسان.

أدّى منظور «الرأسمالية الخضراء» هذا إلى ظهور «أمّولة الطبيعة» - دَفْعٌ إلى «إنقاذ الطبيعة ببيعها» - في تحويل للنظم البيئية والأقاليم إلى أماكن لخلق فُرص جديدة للاستثمار بناءً على قدرتها على امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وحماية التنوع البيولوجي/الحيوي، أو المساعدة في ترميم الأضرار البيئية. وفي حين قامت الشركات بدور رائد في تطوير وجهات النظر هذه، غالباً ما دعمتها منظمات غير حكومية دولية ضخمة معنية بالحفاظ على البيئة، ومقرّها عموماً في البلدان الشمالية.

في سياق جائحة كوفيد، تبنّى عددٌ من هؤلاء الفاعلين لغةً تقديميةً بعض الشيء، فدعوا إلى «إعادة ضبط كبيرة»، و «إعادة بناء أفضل»، وحتى إلى «تعافٍ عادل» من جائحة كوفيد 19. ويحتوي بعض هذه المقترحات على عناصر تقديمية حقاً، ويمكن أن يساعد في إصلاح جزءٍ من أسوأ الأضرار التي سببتها الرأسمالية



النيوليبرالية، وذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية العامة وتقديم الخدمات التي يحتاجها البشر لعيش حياة كريمة. لكنّ الشركات لا تزال تُعامل عموماً على أنّها المنقذ المحتمل للبشرية؛ ويجري تجاهل التوتر والتضارب بين دافع الربح وحماية النظم البيئية وصحة البشر ورفاهيتهم؛ كما يغيب أيّ تحليلٍ لكيفية منح البشر سلطةً على حياتهم وأقاليهم وسبل عيشهم.

• الحركات الشعبية والانتقال العادل

أخيراً وليس آخراً، أفضى هذا الوضع غير المستقر إلى ظهور حركاتٍ اجتماعيةٍ عالميةٍ جديدةٍ تدفع باتجاه تغييرٍ جذري وشامل. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، قامت حركات العولمة البديلة والسيادة الغذائية بتقديم انتقادات واسعة النطاق للرأسمالية النيوليبرالية. وفي القرن الحادي والعشرين، تبنّت مجموعةً واسعةً من الحركات لغةً مشتركةً لتغيير النظام، ورأت إنّ انتهاكات حقوق الإنسان، والأضرار السياسية والاجتماعية، وأزمة المناخ، لا يمكن معالجتها إلا من خلال تحوّل في كامل نظامنا الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. وغالباً ما تنظر هذه الحركات بمنظار متعدّد الجوانب، فترى أنّ الجنسانية، والبطيركية، والعنصرية، وأشكال أخرى من العنف وأنظمة الاضطهاد هي سمات أساسية للنظام الرأسمالي. وقد بدأت هذه النداءات المختلفة بالتجمّع على نحو متزايد تحت شعار الانتقال العادل. واستجلاء هذه الفكرة هو ما تركّز عليه بقية هذا الكتيّب.



03

ما الانتقال العادل؟

- 51 من أين أتى المفهوم؟
- 52 كيف أصبح الانتقال العادل مفهوماً أساسياً في التنظيم العابر للقوميات؟
- 56 كيف يُستولى على الانتقال العادل لدعم «استمرار الوضع القائم»
- 60 كيف نقيم انتقالاً عادلاً؟
- 60 • تصفية الاستعمار واستعادة سيادة الشعوب الأصلية
 - 61 • جَبْرُ الضرر وردّ الحقّ
 - 62 • حلولٌ مستمدة من الأسلاف وحلولٌ على أساس العلم
 - 63 • الزراعة البيئية والسيادة الغذائية والإصلاح الزراعي
 - 65 • الاعتراف بالحقّ في الأرض والغذاء والنظم البيئية والأقاليم
 - 66 • التعاونيات، الإنتاج الاجتماعي والعمومي
 - 67 • التوزيع العادل لعمل إعادة الإنتاج
 - 68 • تجاوز فكرة النمو الاقتصادي اللامتناهي



العدالة
المناخية
الآن

انتقال عادل

منتوجات

ECO

ما الانتقال العادل؟

من أين أتى المفهوم؟

يمكن أن نردّ عبارة الانتقال العادل إلى نضال العمّال والجماعات المشترك في أميركا الشمالية. فقد تشكّل هذا المفهوم من طرف النقابات العمالية ومجموعات العدالة البيئية، المتجذرة في الجماعات العرقية من غير البيض متدنية الدخل، تلك النقابات والجماعات التي أدركت الحاجة إلى التخلص التدريجي من الصناعات التي تضر بالعمال وصحة المجتمع والكوكب، ووُقِّرت للعمال في الوقت ذاته سُبُلًا عادلةً للانتقال إلى وظائف أخرى من نوعية أخرى وذات رواتب جيدة. أصرّ المنظّمون منذ البداية على أنّ العدالة الاجتماعية يجب أن تكون محور الانتقال. وعنى الانتقال العادل ما يزيد كثيرًا على ضمان وظائف لائقة للعاملين في الصناعات المؤذية. بل تطلب العمل في تضامن وتحالف مع جماعات خطوط السياج والخطوط الأمامية³⁹ لمقاومة العنصرية البيئية.

أحْكَمَ توني ماتزوكي وآخرون في الاتحاد الدولي لعمال النفط والكيمائيات والذرة (OCAW) المفاهيم التي تقف وراء الانتقال العادل في سبعينيات القرن العشرين، وسكّ المصطلح ذاته في تسعينيات

39 جماعات خطوط السياج والخطوط الأمامية (fence line and frontline communities) هي أحياء مجاورة مباشرة لشركة أو قاعدة عسكرية أو مركز صناعي أو مركز خدمات، وعادة ما تكون أحياء فقيرة، يعيش فيها الناس غير البيض، وتتأثر بشكل مباشر بالوضوء أو الروائح أو الانبعاثات الكيميائية أو حركة مرور السيارات أو وقفوها أو العمليات التي تقوم بها هذه الجهات. (المترجم)



محلية



القرن العشرين لوصف هذا العمل المتواصل. أدرك ماتزوكي، بوصفه رئيساً لاتحاد عمالي مسؤول عن المواد السامة، تأثير هذه المواد على صحة العمال وعلى البيئة. وبادر بمناقشات مع الحركات والجهات الفاعلة الأخرى للتوصل إلى سياسات اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى انتقال عادل من مجتمع معتمد على السموم إلى مجتمع أكثر أماناً وأقل سُمّية. في البداية، لم يصل الاتحاد الدولي لعمال النفط والكيماويات والذرة، وحركات العدالة البيئية، والمنظمات البيئية السائدة إلى اتفاق في الرأي. وانخرط بعض الناشطين المناهضين للأسلحة النووية في تكتيكات مثل اقتحام المنشآت النووية وإلحاق الضرر بالململكات، معرضين سلامة العمال للخطر. وتسبب هذا في انقسامات بين الحركات، على الرغم من النضالات المشتركة الممكنة.

كيف أصبح الانتقال العادل مفهوماً أساسياً في التنظيم العابر للقوميات؟

في منتصف تسعينيات القرن العشرين، تواصل الاتحاد الدولي لعمال النفط والكيماويات والذرة مع قادة حركة العدالة البيئية في محاولةٍ لمُدّ الجسور بين العمال والجماعات التي تعيش بالقرب من المرافق ويغلب فيها السكان الأصليون والسود واللاتينيون، ومع جماعات السكان الأصليين الذين تأثرت أراضيهم بتلك المرافق. وكان أولئك القادة يتفهمون أهمية النقابات وتنظيم العمال ويحترمون ذلك.



بدأ كل من توم غولدوت من الشبكة البيئية للسكان الأصليين، وريتشارد مور من الشبكة الجنوبية الغربية للعدالة البيئية والاقتصادية، وبام تاو لي من الشبكة البيئية لآسيا والمحيط الهادئ، وكوني تاكر من اللجنة التنظيمية الجنوبية، وروب سوليس من اتحاد العمال الجنوبي الغربي سلسلة من الاجتماعات مع ليس ليوبولد من معهد العمل وجو أندرسون ولاحقاً بوب ويغز من الاتحاد الدولي لعمال النفط والكيماويات والذرة لإيجاد سُبُل للتصدي المشترك للتأثير المدمر للتلوث البيئي، واستكشاف الأفكار والمقاربات اللازمة للانتقال إلى وسائل إنتاج أكثر استدامة بيئياً وصحية. أفضت هذه النقاشات إلى إقامة تحالف الانتقال العادل (JTA)، بقيادة د. جينيس فيو وخوسيه برافو والذي لا يزال حركة قوية إلى هذا اليوم.



في أثناء تطوير مفهوم الانتقال العادل في أمريكا الشمالية، كانت الحركات العالمية تواجه تحدياتٍ

مماثلةً. وأدّت النضالات ضد المناخ، والسدود، وسواها من المشاريع الاستخراجية، وضد الأشكال الجديدة من السلب، وتدهور حقوق العمال، والتجارة الدولية الاستغلالية، إلى تحالفاتٍ جديدةٍ بين الحركات العمالية والنسوية والفلاحية والطلابية والبيئية. وأثار هذا مناقشاتٍ مشتركةٍ حول بدائل للنموذج القائم تحت يافطات مثل «عالم آخر ممكن» و «عالمٌ يتّسع عوالم كثيرة». وكان ثمة جهد واعٍ طوال تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين لجمع حركات متنوعة في مساحات مشتركة للنقاش، ولتطوير تحليلات وبرامج عمل مشتركة.

أتت هذه المناقشات أكلّها في نهاية المطاف. وعززت الحركات القديمة من أجل العدالة البيئية تحالفاتها وعمّقت تحليلاتها المشتركة، إلى جانب حركات العولمة البديلة ومناهضة العولمة. ومع تصاعد المعارضة لمنظمة التجارة العالمية

ونظام التجارة والاستثمار النيوليبرالي في أنحاء العالم، اتخذت الشركات والحكومات الشمالية مفاوضات المناخ الدولية فضاءً لتقديم أجندتها النيوليبرالية. ورداً على ذلك، طوّرت الحركات وعياً جديداً وأقوى بالعلاقات بين النظام التجاري السائد والتدمير البيئي، وطوّرت مقاربةً منهجيةً أقوى، تنظر إلى النضالات الاقتصادية والسياسية والبيئية على أنها مترابطة ومتكاملة. وبناءً على المعرفة المكتسبة من حركات العولمة البديلة ومناهضة العولمة، بدأت منظمات العدالة المناخية والنقابات العمالية تفعل فعلها في مفاوضات المناخ الدولية متحديّة الشركات والدول.

كان واحداً من أهم تدخلات اتحادات نقابات العمال الدولية ذلك الذي جرى خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ (COP 15) في كوبنهاغن في عام 2009، حيث قدّم الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) رسالة صريحة حول **الانتقال العادل**⁴⁰. وحين اتضح على نحو متزايد أنّ تغيرات جذرية سوف تكون ضرورية لمواجهة التغير المناخي، دافعت النقابات عن حقوق العمال، وشدّدت على الحاجة إلى ضمان أنهم لن يتحملوا تكاليف التحول. ونتج عن هذا الدفاع إدراج لغة **الانتقال العادل** في ديباجة اتفاقية باريس لعام 2015.

في الآونة الأخيرة، راحت جماعات الخطوط الأمامية تتوسّع في تحليل **الانتقال العادل** أبعد من احتياجات العمال ليشمل حقوق الجماعات الهشة واحتياجاتها في كلّ مكان. وبدأت هذه المناقشات في بناء تحليل أوضح لتقاطع صنوف مختلفة من الاضطهاد (العرق، والطبقة، والجندر، وغير ذلك) مع بعضها بعضاً وانغراسها في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحالي كجزء جوهري منه.

40 Rosenberg, A (2010). Building a Just Transition: The linkages between climate change and employment. In: International Journal of Labour Research, Vol 2. Issue 2. Climate change and labour: the need for a Just Transition. International Labour Office, Geneva.

تطوير رؤية أوسع للانتقال العادل في الولايات المتحدة

في صيف عام 2013، تعاون تحالف العدالة العالمي القاعدية وحركة الجيل مع أكثر من ثلاثين منظمة في الولايات المتحدة لإطلاق تحالف العدالة المناخية وحملة قوّتنا، وهي جهد وطني لإزاحة الأولويات الاقتصادية للبلاد بعيداً عن الطاقة الاستخراجية والملوثة. وتضمّن ذلك حملاتٍ استطلاعية في ميتشيغان وميسيسيبي وأريزونا؛ وفي كاليفورنيا وكنتاكي وما يقارب خمسين جماعةً متأثرة أخرى. تضرب حملة قوّتنا بجذورها في استراتيجية للانتقال العادل تقوم على المواجهة المباشرة لأسوأ تجليات الاقتصاد الاستخراجي؛ بما في ذلك إزالة قمم الجبال، وحرق النفايات السامة، ومصافي النفط. وتسعى، في الوقت ذاته، إلى بناء بدائل محلية وتقديم مطالب تعيد توجيه موارد الدولة نحو التخلص النهائي من النفايات، ونحو أنظمة الغذاء الإقليمية، والنقل العام، وطاقة المجتمع النظيفة، والإسكان الفعال والمتين وميسور التكلفة، واستعادة النظام البيئي. وتكافح حملة قوّتنا لإعادة توجيه الموارد نحو الجماعات المحلية التي ترغب في بناء اقتصادات قائمة على التكافل والمسؤولية تجاه أمن الأرض والحدود البيئية للطبيعة.

اشتدّت التعبئة حول المناخ وأصبحت المناقشات حول «تغيير النظام» أكثر بروزاً في أميركا اللاتينية على وجه الخصوص. وساعدت قمة الشعوب الموازية لقمة الأرض أو مؤتمر ريو +20 في عام 2012 الحركات على تبيان الترابط المتبادل بين التدمير الاقتصادي والبيئي، وزادت من شعبية تحليلٍ يستند إلى «الأسباب الفعلية» و«الحلول الزائفة» و«الحلول الفعلية». فالحلول الفعلية تُبنى على القوة والإبداع والتضامن، بينما تقوم الحلول الزائفة على ملكية الشركات والتوصيات التكنولوجية. وقد ساعدت مشاركة النقابات والمنظمات العمالية والجماعات في هذا الفضاء الحاسم على إدماج الانتقال العادل في هذا الإطار.

تنظر حركاتٌ مختلفةٌ متزايدةً إلى الانتقال العادل على أنّه إطار عمل موحد قوي. ويجد كثير من الفاعلين أنّه يمكن أن يساعد في تعزيز التحالفات الاستراتيجية، وبناء تحليل أفضل لبنى القوة المعقدة التي تعيق التغيير الجذري في العالم اليوم.

كيف يُستوى على الانتقال العادل لدعم «استمرار الوضع القائم»

ما إن بدأ استخدام عبارة الانتقال العادل على نطاقٍ أوسع حتى غدت مصطلحاً محل نزاع، وحاول فاعلون أقوياء إعادة تعريف المصطلح بما يناسب مصالحهم الخاصة. وأثار إدراج مصطلح الانتقال العادل في ديباجة اتفاقية باريس لعام 2015 اهتمام عديدٍ من الفاعلين الجدد. وكان هذا الإدراج نتيجةً لدفاع حركات العولمة البديلة والحركات المناهضة للعولمة إلى جانب الحركة العمالية الدولية، وأظهر قوة الفكرة المتزايدة وأهميتها. لكنه أدى أيضاً إلى موجةٍ من التفسيرات الجديدة من طرف الشركات والحكومات المتأهبة للاستفادة من ضروب الفهم الضيق لـ الانتقال العادل. وحاولت الشركات وحلفاؤها أن تقدّم تعريفاتٍ من شأنها أن تبرر استمرار الوضع القائم بل وتساهم في تعميق الأنشطة الاستخراجية في شكل مبالغ به من التضليل الأخضر.

يقف الانتقال الذي تقوده الشركات ويتصوره عديدٌ من هؤلاء الفاعلين في تناقضٍ صارخٍ مع رؤى التغيير التي طورتها الحركات. فمنذ أوائل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، طورت المجموعات الرئيسية داخل حركات العدالة المناخية تحليلاتٍ أوسع لما يعنيه الانتقال العادل حقاً، وما التغييرات الشاملة التي يجب أن يتضمنها، وكيفية النهوض بها. وكما ناقشنا أعلاه، فإنّ هذه الرؤى تنظر إلى العدالة الاجتماعية على أنّها جوهرية بالمطلق في مشروع الانتقال العادل وترى أنّ من غير الممكن حلّ مشاكل الاقتصاد القائم على الاستخراج والوقود الأحفوري من دون التطرّق إلى أشكال اللامساواة والقمع الشامل القائمة على الجندر، والعرق، والطبقة والمتأصلة في هذا الاقتصاد.

ثمة، من جهة أخرى، نظرات ضيقة إلى الانتقال العادل تقدّمها مراكز الأبحاث والمنظمات الاجتماعية النيو ليبرالية، والشركات متعددة الجنسية، ومعظم حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE). وغالباً ما تركز هذه الرؤى على خلق «حلول سوقية»؛ مثل تطوير تقنيات جديدة «محايدة

كربونياً» ونشرها؛ وتنفيذ مشاريع مدفوعة بالتكنولوجيا لالتقاط كربون الغلاف الجوي وإعادة تدويره إلى الأرض (مقابل رسوم)؛ وتحفيز السكان الأصليين والعمال والنساء وجماعات الخطوط الأمامية وأمم الجنوب العالمي للمشاركة في هذه الحلول وتعزيزها. وتميل وجهات النظر هذه إلى التركيز على الحلول التكنولوجية المنقّدة عبر حوافز السوق، من دون تحليل يُذكر لكيفية تأثيرها على ديناميات القوة في جماعة أو على مستوى العالم. وبعبارة أخرى، فإنّها تميل إلى الاعتماد على افتراضاتٍ غير معلنة مفادها أنّ مشاكل انهيار النظام البيئي العالمي مرتبطة إلى حدّ كبير

باستخدامنا التقنيات الخاطئة (لا سيما مصدر الوقود الخاطئ)، وأن الحلول يمكن، ويجب تنفيذها بواسطة البنى والنظم الاقتصادية القائمة (الأسواق، العمل المأجور، إلخ).



تنظر هذه الرؤى إلى العدالة الاجتماعية على أنها «ملحق» أو «إضافة» في السعي وراء وقف مصائب التغير المناخي. وبدلاً من معالجة علاقات القوة غير المتكافئة التي تدفع النظام العالمي الحالي، تركز هذه الرؤى على تشجيع أولئك الذين يسيطرون على النظام على تبني إجراءات التصحيح الذاتي بصورة طوعية. وبحسب هذا المنطق، فإنه من الضروري ضمان أن تروق الحلول لأقوى الفاعلين في النظام الحالي، وذلك بضمن قدرتها على أن تكون مربحة، من خلال المضاربة في أسواق الكربون، أو إنتاج طاقة «متجددة» على نطاق واسع، على سبيل المثال. هذه النظرة إلى الانتقال العادل هي، في جوهرها، نظرة تكيف وإصلاح، وليست نظرة تغيير.

يمضي بعض الفاعلين أبعد من ذلك، فينظرون إلى أزمة المناخ وطرق التعامل معها كفرص لتعميق النزعة الاستخراجية وفتح جبهات جديدة للربح. ويرتبط هذا، في بعض الحالات، بتعميق الميول السلطوية، حيث تتعاون الشركات مع الحكومات وتستخدم تهديد فوضى المناخ لفرض مشاريع واسعة النطاق على الفقراء والمهمشين على أنها جزء من الجهود المبذولة في الرد على التغير المناخي. يشمل ذلك ما يسمى بمشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق، مثل سدود الطاقة الكهرومائية أو مزارع الرياح التي تشرد الجماعات المحلية، والمشاريع الاستخراجية لتوفير معادن الأرض النادرة للألواح الشمسية وطواحين الهواء، وتجارب الهندسة الجيولوجية المتهورة، والمشاريع التي تزيل السكان الأصليين وسكان الغابات والرعاة وصغار الصيادين والفلاحين من أراضيهم وأقاليمهم بالقوة. فمن دون التزام أساسي بالتخلي عن السلطة للشعوب الأصلية والفلاحين والسود والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية والعمال والجماعات المتأثرة، يمكن أن يُستخدم الخوف من الفوضى المناخية في دفع أنواع جديدة من الاستغلال والربح.

هذا واحدٌ من الأسباب التي تجعل العدالة الاجتماعية لباب رؤيةٍ واسعةٍ إلى الانتقال العادل وأمرًا حاسماً لتحقيقه. تركز هذه النظرة على الحاجة إلى تغيير شامل، بدلاً من إجراء تعديلات أو إصلاحات على النظام الرأسمالي العالمي الحالي. وهي ترى أن التوصل إلى علاقة صحيحة مع الأرض الأم وجميع سكانها،

يستلزم تحويل النظام بأكمله. ولقد صاغ تحالف العدالة المناخية (CJA)، وهو حركة دولية مقرها الولايات المتحدة، واحدةً من أوضح هذه الرؤى. يُعرّف تحالف

العدالة المناخية الانتقال العادل بأنه «مجموعة من المبادئ والعمليات والممارسات التوجيهية، القائمة على الموضع والمكان، والتي تتصدّرها رؤيا واضحة. وهي تعمل على بناء قوة اقتصادية وسياسية للتحويل من اقتصادٍ استخراجيٍّ إلى اقتصادٍ متجدّد. وهذا يعني مقارنة دورتي الإنتاج والاستهلاك مقارنة كلفة وخالية من النفايات. ولا بدّ للانتقال ذاته من أن يكون عادلاً ومنصفاً؛ يُصلح أضرار الماضي ويخلق علاقات قوة جديدة للمستقبل بجبر الأضرار. إن لم تكن عملية الانتقال عادلةً، فلن تكون النتيجة عادلةً قطّ. والانتقال العادل يصف مقصدنا وكيفية بلوغه في آن معاً»⁴¹.

لا يمكن أن نبلغ ما نحتاج أن نبلغه من دون تغيير علاقات القوة في النظام العالمي الحالي. فالرأسمالية ليست نظام الاضطهاد الوحيد الذي يجب اقتلاعه وتغييره، ولا هي تعمل بمعزلٍ عن أنظمة الاضطهاد الأخرى. يجب أيضاً تفكيك الاستعمار والبطريكية والإمبريالية وأيديولوجية سمو العرق الأبيض كي يكون ثمة انتقال عادل. وفي حين أنّ لكلّ نظامٍ من هذه الأنظمة دينامياته الخاصة وطرائقه الفريدة في الإكراه، إلّا أنّها مترابطة جميعاً ومتبادلة الاعتماد مع بعضها بعضاً.

41 Climate Justice Alliance (2021). Just Transition - A Framework for Change:

<https://climatejusticealliance.org/just-transition/>

كيف نقيم انتقالاً عادلاً؟

إذا كان الانتقال العادل يستوجب التحويل الديمقراطي للنظام العالمي الرأسمالي نحو نظام عالمي متجدد، مبني على العدالة الاجتماعية والبيئية، والنسوية، ومناهضة العنصرية، والإحقاق الكامل لحقوق الإنسان، وقُدسية الأرض الأم، فما هيئة هذا الانتقال، وما طعمه، وما ملمسه في الممارسة الفعلية؟ نقدّم هنا ثمانية «دعامات» أو مبادئ برنامجية غير قابلة للتفاوض نعتقد أنّ أيّ انتقال عادل يجب أن يتضمنها، إذا ما أُريد له أن يُحدث تحولاً حقيقياً. لكنّ هذه المبادئ لا تشمل كل شيء، والجماعات والحركات حول العالم تُواصل تطوير المبادئ الأساسية لضروب الانتقال العادل.



• تصفية الاستعمار واستعادة سيادة الشعوب الأصلية

يدعو هذا الدوّالّ القوميّة في العالم إلى احترام حقوق الشعوب الأصليّة والتقليديّة وحمايتّها وإحقاقها، ووضع حقوق جميع الشعوب وكرامتها موضع المركز في صنع السياسات. كما يدعو إلى حرية البلدان المستعمرة في أن تتطور وتنال حقّها الكامل في تقرير المصير، والسيادة، والتنمية، بعيداً عن التدخل الاستعماري والإمبريالي، مدعومةً بجبر للأضرار وردّاً للحقوق عادليّن. ويشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، استعادة السكان الأصليين السيادة على أراضيهم التقليديّة. كما يجب، في الوقت ذاته، الاعتراف بالجماعات التقليديّة والفلاحية وجماعات صيادي الأسماك

والرعاة والسود والمنحدرين من أصل أفريقي وسواها من الجماعات المهمشة التي غالباً ما تعيش في علاقات وثيقة مع الأرض والمحيطات والأقاليم والنظم البيئية التقليدية، وتمكن هذه الجماعات من المشاركة الكاملة في القرارات التي تؤثر في حياتها وفي الأقاليم والموارد التي تعتمد عليها.

لقد تولّت الشعوب الأصلية أمر سيروراتها الخاصة في استكشاف الانتقال العادل من منظور معارف أسلافها والتزاماتها السياسية الأساسية؛ حيث طُوّرت في أميركا الشمالية، على سبيل المثال، مبادئ السكان الأصليين من أجل انتقال عادل⁴². وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تُبنى برامج سياسية تعترف بما لدى جماعات السكان الأصليين والجماعات التقليدية التي تعيش في علاقات أوثق وأكثر استدامة مع الطبيعة من معرفة وحقوق وفاعلية سياسية إذا ما أردنا استعادة النظم البيئية، والتربة، ومُستجمعات المياه ومكامن المياه الجوفية؛ وتنشيط التنوع الحيوي وإعادة التوازن إلى دورة الكربون؛ وبناء مجتمع عادل في علاقة سليمة مع الأرض.

• جَبْرُ الضرر وردّ الحقّ

ليس انتقال الطاقة، من دون العدالة الاجتماعية، سوى وسيلة لإنعاش الوضع الرأسمالي الراهن. وفي يكون الانتقال عادلاً، لا بدّ أن يداوي الأضرار التاريخية التي اقترفت بالنّهب الشامل للأقاليم وللشعوب المستعمرة. وما الاستعمار والإبادة الجماعية والاسترقاق والإمبريالية سوى جرائم ضد الإنسانية يجب تصحيحها بجبر الأضرار ومختلف أشكال ردّ الحقوق. وفي سياقات محلية وقومية محددة، قد تلزم أيضاً مداواة أضرار تاريخية إضافية.

قد تشتمل بعض العلاجات على ما يلي: استعادة جماعات السكان الأصليين والجماعات التقليدية سيادتها في كافّة أرجاء الأمريكيتين؛ توفير الأراضي للمنحدرين من أصل أفريقي لإدارتها بموافقة السكان الأصليين؛ ردّ التراث الثقافي المسروق و/أو

42 Indigenous Environmental Network (2017). Indigenous Principles of Just Transition: <https://www.ienearth.org/justtransition/>

التعويض عن المعارف التقليدية المستولى عليها من أجل الربح؛ الاعتراف بالمساهمة الحاسمة التي يقدمها جميع العمال للمجتمع؛ إلغاء الديون الجائرة المفروضة على الدول المستعمرة لإدامة علاقات القوة الاستعمارية؛ وقف تدفقات رأس المال غير المشروعة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال؛ وقف أنظمة التجارة غير المتوازنة وغير العادلة التي تواصل تهيمش البلدان المستعمرة؛ دفع التعويضات المالية ونقل التكنولوجيا إلى جميع الشعوب المستعمرة أو المسترقّة أو الخاضعة استعمارياً للحكم أو النهب أو العنف الأوروبي؛ تقويم عادل ودفع منصف لقاء أعمال الرعاية وأعمال إعادة الإنتاج. فهذا التدفق للموارد المالية رجوعاً إلى الاقتصادات والشرائح المجتمعية التي نُهب منها يمكن أن يساعد في تمويل الانتقال العالمي الضروري.

• حلولٌ مستمدّة من الأسلاف وحلولٌ على أساس العلم

يبقى مهماً كيف نستمدّ حلولنا لأزمة المناخ، ولماذا، وممن. ويبقى مهماً أن نتعلم أولاً من تلك الشعوب والجماعات التي لديها السجل الحافل الأطول في رعاية أراض صحية تحفظ الحياة. فلدى الجماعات الأصلية والتقليدية معرفة مكتسبة وموروثة من جيل إلى جيل، تتكئ على آلاف السنين من مراقبة الكائنات الموجودة في بيئاتها والتعايش معها. وبالمثل، فقد بنت الشعوب التقليدية التي تعيش على صيد الأسماك والزراعة والرعي في أنحاء العالم طرائقها الخاصة في المعرفة وامتناً غنياً من المعرفة بالعالم الطبيعي.

لا بدّ من تدعيم هذه المعرفة بملاحظات ومنهجيات من العلم، كوسيلة لإنتاج وحساب النتائج على نطاق عالمي. لقد حذرت الشعوب الأصلية العالم من الاضطرابات التي أحدثتها الرأسمالية منذ قرون وإلى الآن. وأعاد العلم تأكيد هذه التحذيرات لأكثر من قرن. ودعا التقليدان كلاهما، على مدى عقود، إلى حلول تغييرية. وفي نقيم ذلك النوع من المعرفة الذي نحتاجه لتغيير العالم، من الأهمية بمكان إشراك تقاليد مختلفة من المعرفة والحكمة في حوار مع بعضها بعضاً. وفي نفعل ذلك، لا بدّ أن نستجوب المعارف والتقنيات على نحو نقدي، فنتساءل

عن الغرض منها، ومصالح مَنْ تخدم، ومن الذين يفيدون من استخدامها. ولا بدّ من تطوير الفهم العلمي بطرائق تحترم المعرفة الأصلية والمحلية والتقليدية حول العالم وتعززها وتعلّم منها على نحو نقدي. ومثل هذا التحول في طريقتنا في المعرفة والذي يُدعى أحياناً باسم «العدالة المعرفية»، هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الانتقال العادل.

• الزراعة البيئية والسيادة الغذائية والإصلاح الزراعي

علم الزراعة البيئية هو علم الزراعة المستدامة القائمة على الممارسات الزراعية الواهبة للحياة التي تعود إلى آلاف السنين الرامية إلى إنتاج البروتين والألياف والفواكه للاستهلاك البشري في انسجام مع النظم البيئية المحلية. وهو أيضاً، على حدّ تعبير منتدى نيليني⁴³ للزراعة البيئية، «شكل رئيس من أشكال مقاومة نظام

43 نسبة إلى قرية نيليني في مالي. (المترجم)



اقتصادي يعطي الأولوية للربح على الحياة»⁴⁴. والزراعة البيئية في جوهرها سياسية وتستهدف العدالة. وهي تسعى إلى التعلّم من الطبيعة، وتستند إلى حكمة ثقافات السكان الأصليين، وصيادي الأسماك التقليديين، والفلاحين والرعاة، وغيرهم ممن عاشوا لقرون في علاقات وثيقة مع الأرض والمحيطات والأقاليم وساكنيها من غير البشر. وتجمع الزراعة البيئية التي عادةً ما توصف بأنها «علم وممارسة وحركة» بشراً مختلفين من أنحاء العالم للدفاع عن طريقةٍ في إنتاج الغذاء وإقامة العلاقات مع الأرض على أساس الإحياء والتجديد بدلاً من الاستخراج.

سوف يقلل إنتاج الأغذية الزراعية البيئية بشدّة من استخدام الوقود الأحفوري وانبعاثات إنتاج الغذاء، ويساهم في التخلص من الأسمدة السامة، ويساعد في استعادة النظم البيئية المتنوعة والمزدهرة. لكنّ الزراعة البيئية أيضاً أكثر بكثير من مجرد مجموعة من الأدوات أو التقنيات: «الزراعة البيئية سياسية؛ تقتضي أن نتحدى بنى القوة في المجتمع ونغيّرها»⁴⁵. ولذلك فهي ترتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بالفضالات الجارية من أجل السيادة الغذائية، وحماية المناطق والجماعات الريفية في أنحاء العالم. ويُعدّ الدفاع عن السيادة الغذائية والزراعة البيئية في المناطق التي لا تزال تُمارس فيها، وتغيير النظم الغذائية الصناعية حيث تسود هذه النظم الآن، ركيّةً أساسية من ركائز الانتقال العادل.



44 La Via Campesina (2015). Declaration of the International Forum for Agroecology, Nyéléni, Mali: <https://viacampesina.org/>

45 نفس المصدر.

• الاعتراف بالحق في الأرض والغذاء والنظم البيئية والأقاليم

إنّ الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع وعلى نطاق واسع وعالمي هو ضرورة مطلقة لـ الانتقال العادل. وتُعتبر مقارنة الأرض والمياه والغابات والمحيطات على أنها سلع، أو «موارد» تنتظر بسلبية استغلالها من أجل الربح، سبباً رئيساً للأزمة التي نجد أنفسنا فيها اليوم. فعلى مرّ التاريخ وفي ممارسات كثير من المجتمعات الأصلية والتقليدية والبديلة اليوم، نجد نُظماً للإدارة الجماعية لنفاذ البشر إلى الأرض، فضلاً عن سبلٍ للعيشٍ أخرى عادلةٍ ومستدامةٍ. ولا حاجة لأن يُنظر إلى الأرض كملكية خاصة، حيث يمكن لشخص واحد أن يفعل ما يشاء. ويمكن للجماعات والدول ومجموعات الأفراد أن تدير الموارد بشكل جماعي وديمقراطي في ظل كثير من البنى القانونية المختلفة.

«المشاعات» - أو الأرض أو المياه أو الهواء أو التربة أو الإرث الطبيعي المُدارة جماعياً والتي لكثير من البشر حق الوصول إليها واستخدامها بطرائق محددة - هي أحد نماذج إعادة التفكير في علاقتنا مع الأرض. وسوف يتطلب الانتقال العادل استكشافاً خلاقاً لطرائق مختلفة في إدارة الموارد بشكل جماعي وديمقراطي، وتخطي نموذج «الملكية المطلقة» الذي سمح لمالكين مزعومين للأرض أو غيرها من الموارد باستغلالها وتدميرها من دون مساءلة تُذكر أمام الجماعة الأوسع. ولأنّ التوزيع الحالي للأرض في العالم أبعد ما يكون عن العدل، علينا أيضاً أن نفكر بعمق في المبادئ التي يمكن أن توجه الإصلاح الزراعي. وما مبادئ «الاعتراف، الاسترداد، إعادة التوزيع، التجديد، التمثيل» («the 5Rs»)⁴⁶ سوى مجموعة واحدة من المبادئ التي يمكن أن تصوغ نوع الإصلاح الزراعي الذي يمكن أن يدعم الانتقال العادل وتوجهه.

وكما يجب نزعُ الطابع السلعي عن موارد العالم المادية، وإدارتها بشكلٍ جماعي، وتقاسمها بصورة عادلة، كذلك يجب أيضاً تغيير إدارة المعرفة والموارد الوراثية. ذلك أنّ أنظمة الملكية الفكرية كانت قد عملت على تحويل التراث الفكري للبشرية والتنوع البيولوجي للكوكب إلى ملكية خاصة، وهذه الخصخصة يجب التراجع عنها.

46 Jennifer Franco, J., Borrás, J. (2021). The 5Rs in Myanmar: Five principles for a future federal democratic system where rural working people can flourish. Transnational Institute.

• التعاونيات، والإنتاج الاجتماعي والعمومي

يتمثل واحد من أهداف الانتقال العادل الحاسمة في تغيير العمل في مجتمعنا، وخلق فرص للبشر كي ينخرطوا في عملٍ هادفٍ ولائقٍ وقيّم. ولقد أظهرت أزمة كوفيد 19 أن من يُسمّون بالعمال الأساسيين⁴⁷ هم في قلب الإنتاج. إذ يحافظ عملهم على استمرارية مجتمعاتنا. ومع ذلك، فإنهم غالباً ما يعملون في أوضاع خطيرة وقذرة ومهينة، مع القليل من الأمن، وحدّ أدنى من السيطرة على عملهم. ولا بدّ من التغلب على التقسيم الأساسي بين أولئك الذين يعملون وأولئك الذين يربحون من عمل الآخرين من خلال الاعتراف بحقوق العمل، وخلق مجتمع يمكن فيه للبشر كافّة الاستفادة من مهاراتهم.

تُعَدّ التعاونيات التي يملكها العمال والخاضعة للرقابة والمدارة ذاتياً إحدى الطرائق لتغيير العلاقات الاستغلالية والترايبية في قلب كثير من أماكن العمل اليوم. وتساعد مثل هذه الممارسات، إلى جانب ممارسات أخرى كالتضامن والعون المتبادل - مثل صيرفة الوقت⁴⁸، وصناديق الأرض الجماعية، وأسواق المقايضة أو الأغراض المستعملة، والخدمات المصرفية من دون فائدة - على إرساء الأساس لنوع جديد من الاقتصاد. وفي بعض الأماكن، يمكن للملكية العامة أن تقوم بدور رئيس في نقل الإنتاج بعيداً عن النُظم والعمليات المدفوعة بالربح والموجهة نحو النمو. ويمكن لإلغاء الخصخصة والملكية العامة أن يكونا دافعين أساسيين للتغيير، في نظم

47 العمال الأساسيون، essential workers، هم عموماً العاملون في تنفيذ القانون والسلامة العامة وإنتاج الطعام ومقدّمو الرعاية الصحية والإسعاف وسواهم. (المترجم)

48 صيرفة الوقت، time banking، هي نظام لتداول العمل قائم على المعاملة بالمثل، تكون فيه ساعات العمل هي العملة. تمكّن صيرفة الوقت الشخص الذي لديه مجموعة واحدة من المهارات من أن يضع في مصرف الوقت ساعات عمل ويتداولها مقابل ساعات عمل متساوية في مجموعة مهارات أخرى بدلاً من بيع الخدمات أو شرائها بالنقود. يتم تداول الساعات في مصرف الوقت بالتساوي على الدوام، بصرف النظر عن الخدمات المقدمة. تهدف هذه المساواة إلى تعزيز روابط الجماعات، وتشجيع المساواة داخلها بجعل جميع المساهمات متساوية القيمة المتساوية. (المترجم)

منتجات محلية



الطاقة مثلاً، حيث تعمل النماذج المدفوعة بالبرج على إعاقة التحول الآن.

يجب أن يقوم عمال اليوم بدور رئيس في تحديد الكيفية التي سيعملون بها في المستقبل. وتُعدُّ إجراءات عمالية مثل الإضراب غير المسبوق الذي قام به عمال شركة جنرال إلكتريك، ومطالبتهم بإعادة توجيه الإنتاج باتجاه أجهزة التنفس اللازمة بشكل عاجل لعلاج المرضى أثناء جائحة كوفيد 19، مثلاً صارخاً على رغبة الناس في القيام بعمل هادف لمصلحة مجتمعاتهم. وتُظهر ضروب التعبئة الجماهيرية لحركة المزارعين الهنود إمكان إقامة تحالفات جديدة في شأن الحياة الكريمة وسبل العيش اللائقة عبر كثير من أنواع العمل المختلفة. يجب أن يضع الانتقال العادل مصالح وتطلعات العمال في كل مكان - بما في ذلك أولئك الذين يعملون في أوضاع غير رسمية، أو غير مأجورة أو غير مستقرة أو غير نقابية أو غير قانونية - في قلب النضال من أجل عمل هادف في علاقة متجددة مع الطبيعة.

• التوزيع العادل لعمل إعادة الإنتاج

من الأمور الأساسية في النضال من أجل عمل هادف ومستدام، الاعتراف بالدور الذي يؤديه «عمل إعادة الإنتاج» غير المأجور غالباً في الحفاظ على مجتمعنا. فمن تربية الأطفال إلى رعاية الكبار؛ ومن إطعام أسرة جائعة إلى رعاية عامل مريض؛ ومن رعاية حديقة إلى الوقوف في وجه كارثة بيئية، يبقى عمل إعادة الإنتاج أمراً بالغ الأهمية لبقائنا. غير أنه غالباً ما لا يُعترف بهذا العمل، وغالباً ما يستولي على فوائده أرباب العمل الذين يفرطون في استغلال العمال، معتمدين على العمل المجاني، غالباً عمل النساء والمخالفين جندرياً، في سدّ الفجوة بين الأجور المدفوعة للعمال والعيش الكريم. وتُستغل استراتيجيات البقاء الخلّاقة وتقنيات «تدبّر الأمور» لدى البشر كمصادر لأرباح إضافية لأرباب العمل. وبدلاً من تهميش عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية واستغلاله، لا بدّ من وضعه في موضع مركزي من مجتمعنا.

ينبغي ألا يُبنى الانتقال العادل على العمل التبرّعي أو المصادَر من بشرٍ مهمشين على أساس جندي أو على أي أساس آخر. ولذلك يتطلب الانتقال العادل اعتباراً عميقاً للطريقة التي يوزّع بها مجتمعنا المهام الأساسية لإعادة إنتاج أجسادنا وأسرنا وثقافتنا ومجتمعاتنا وكوكبنا. ويجب أن تتاح للبشر من كلّ جنس وتوجّه جنسي القدرة على تحقيق كامل إمكاناتهم كبشر. ولن يكون هذا ممكناً إلا عندما نعمل للتغلب على البنى البطيركية والجنسانية التي تنبذ على نحو منهجي عمل إعادة الإنتاج أو تقلل من قيمته، وتحوّله بصورة غير متناسبة إلى أعضاء المجتمع الأقل قوة. ويتطلب الانتقال العادل، في الوقت ذاته، إعادة تقويم لقيمة هذا العمل الحيوي. كما يقتضي الاعتراف بأنّ عمليات بقاء الفرد والمجتمع والكوكب هذه يجب أن تكون في موقع القلب من مجتمعنا، بدلاً من أن تعمل كدعم غير منظور للأرباح الفائقة التي تجنيها الشركات.

• تجاوز فكرة النمو الاقتصادي اللامتناهي

نتج اليوم من الغذاء والسلع الأساسية أكثر مما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع البشر. لكنّ هذه المنتجات لا تُوزّع بالتساوي. إذ لا يستطيع كثيرون تحمل تكاليف استهلاك المواد التي يحتاجونها للبقاء. ولا يني نظامنا الاقتصادي يعمل، في الوقت ذاته، على تأجيج رغبات جديدة، وزيادة استهلاك أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف هذا الاستهلاك، وتشجيع الآخرين على الاستفادة من بيع السلع.

علينا أن نغيّر السلع التي ننتجها والطرائق التي ننتجها بها لتلبّي على نحو ديمقراطي احتياجات الإنسان الحقيقية، وليس الرغبة في الربح. ويكاد يكون من المؤكد أنّ برنامجاً للإنتاج العادل والديمقراطي والمساوِاتي، على مستوى عالمي، يتطلب انخفاضاً كبيراً في الاستهلاك المادي في بلدان شمال الكرة الأرضية، لا سيما لدى الأثرياء فيها. وهنا، يمكن تحقيق الكثير من خلال تطوير الرخاء العام بدلاً من الثروة الخاصة؛ المكتبات بدلاً من متاجر الكتب، والمدن الصالحة للعيش والحدائق العامة بدلاً من منتجعات الرفاهية لفائقي الثراء، والتعليم الهادف للجميع بدلاً من خصخصة المعرفة.

هكذا، سوف يُتاح لأولئك الذين يكابدون للنفاذ إلى وسائل البقاء - بما في ذلك المهمشون والمضطهدون في جنوب العالم وشماله - أن يستهلكوا أكثر، وأن يفيدوا أيضاً من خيرات عامة جديدة. ومن شأن الإنتاج الذي يهدف إلى تلبية احتياجات جميع البشر، مع الحفاظ على علاقات احترام مع غير البشر والنظم البيئية، أن يتيح لنا الابتعاد عن المنطق المدمر الذي يرى أنَّ الأسواق الاقتصادية يجب أن تنمو بأيِّ ثمن بغية أن ينتفع (بعض) البشر. يجب أن يُعكس هذا المنطق، كي توضع احتياجات البشر والنظم البيئية في المقام الأول، كي نتخطى منطقاً يتطلب نمواً غير متناهٍ على كوكبٍ متناهٍ.

04

كيف تضع المجتمعات رؤى الانتقال العادل موضع التنفيذ اليوم؟

- 73 الحالة الأولى: الصفقة الخضراء الجديدة
- 76 الحالة الثانية: تعاونية جاكسون وخطة جاكسون للانتقال العادل
- 78 الحالة الثالثة: الانتقال العادل في شمال أفريقيا
- 81 الحالة الرابعة: حركة المتضررين من السدود (MAB)



**GREEN
NEW DEAL**



**IT TAKES
ROOTS**



**RESPEITE NOSSO DIREITO!
OCEBUYXIM EPE'E OCEKÛG!**



كيف تضع المجتمعات رؤى الانتقال العادل موضع التنفيذ اليوم؟

تستكشف جماعات مختلفة في أنحاء العالم رؤاها الخاصة إلى الانتقال العادل وتطورها. ويسلط هذا القسم الضوء على حالات محددة.

الحالة الأولى: الصفقة الخضراء الجديدة

بدأ مفهوم أو إطار «الصفقة الخضراء الجديدة» (GND) كمقترح راديكالي اقترحه حزب الخضر في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتبنت النشطاء داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في أمريكا (DSA) هذا الإطار في أواسط العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وجعلت عضوة الحزب التي أصبحت عضوة في الكونغرس عن نيويورك، ألكساندريا أوكاسيو كورتيز، ذلك الإطار اتجاهًا سياسيًا سائدًا بعد فترة وجيزة من انتخابها في عام 2018. ووجدت الدعوة إلى صفقة خضراء جديدة أصداء لدى حركات تطرح استراتيجيات الانتقال العادل،



لأنّ الصفقة الخضراء الجديدة، في جوهرها، تؤكد أنّ المعالجة الحقّة لأزمة المناخ تتطلب تغييراً جوهرياً للنزعة الاستخراجية والاستغلال في اقتصادنا ككلّ.



كان تمرير قرار الصفقة الخضراء الجديدة تقدماً كبيراً، لكنّ ترجمة هذا الإطار العام إلى وصفة للحكومة تتطلب حركة اجتماعية قوية يمكنها تغيير ميزان القوى في كلّ من الإنتاج والسياسة. ومن الضروري، على وجه خاص، إضعاف قوة صناعة البتروكيماويات الكبيرة وإلا فسوف تتردّى الصفقة الخضراء الجديدة إلى مجرد أداة للتضليل الأخضر.

لتجنّب ذلك، على المنظمات التي تمثّل جماعات الخطوط الأمامية، لا سيما تلك التي تمثّل جماعات الطبقة العاملة والمضطهدين تاريخياً، أن تقود تطوير هذه الصفقة وتنفيذها. ولقد كانت هذه المنظمات بالفعل في طليعة مناقشات الصفقة، وقدمت لها محتوى ملموساً وانتقادات عميقة.

إحدى القوى الرئيسية التي تؤدّي هذا الدور المعقد هي تحالف Takes Roots (ITR)، وهو تحالف يمثّل جماعات خطّ أمامي من السود والسكان الأصليين والملونين (BIPOC)⁴⁹ في أنحاء الولايات المتحدة وكندا وميكرونيسيا وبورتوريكو. وأعضاء هذا التحالف هم تحالف العدالة المناخية (CJA)، وتحالف العدالة العالمية القاعدية (GGJ)، والشبكة البيئية للسكان الأصليين (IEN)، وتحالف الحقّ في المدينة (RTTC). عمل تحالف It Takes Roots على بناء المائدة الأمامية في المتحدة التي خرجت بـ «توجّه الشعب إلى اقتصاد متجدد»، فقدّمت ما يزيد على 80 تدخلاً سياسياً على المستويات المحلية والولائية والقومية والقبلية⁵⁰. ويُقدّم

49 Black, Indigenous and People of Colour (BIPOC).

50 United Frontline Table. A People's Orientation to a Regenerative Economy:
<https://unitedfrontlinetable.org/report/>

برنامج المطالب الواسع في وثيقة «توجّه الشعب» على هيئة خمسة عشر مبدأ لاقتصاد متجدد يمكن أن توفره الصفقة الخضراء الجديدة عندما يكون هذا النوع من معركة الإصلاح للبنى والمؤسسات واسع النطاق متجذراً حقاً في العدالة للعمال وجماعات الخطوط الأمامية والبيئة. وكلّ تدخل سياساتي يُقدّم انطلاقاً من أربعة مواقف مبدئية أساسية:

- 1 **الحماية:** على الحلول أن تحمي الهواء والأرض والمياه والأجساد والمجتمعات، ولا تضرّ بها.
- 2 **الترميم:** على الحلول أن ترمم الماضي وتُصلح أضرار الاقتصاد الاستخراجي الجارية.
- 3 **الاستثمار:** على الحلول أن تنقل الاستثمارات غير الاستخراجية والمنصفة إلى جماعات الخطوط الأمامية والعمال.
- 4 **التغيير:** على الحلول أن توفّر الأساس لتغيير العلاقات والبنى لتكون متجذرة في الاحترام والإنصاف والعدالة.

تتسم تدخلات حركات الخطوط الأمامية القاعدية في شأن الصفقة الخضراء الجديدة بأهمية كبيرة، لأنّ كثيراً من الفاعلين، وكما أشرنا في هذا الكتيّب، يستخدمون مصطلح الانتقال العادل من دون أن يأخذوا العدالة الفعلية في حساباتهم. كما تساعد مبادرات حاسمة على المستوى دون الوطني - مثل ألaska الانتقال العادل، وشفقة أوريغون الخضراء الجديدة، وشفقة كاليفورنيا الخضراء الجديدة، مثل مرسوم عقد شفقة خضراء جديدة لولاية مين وتحالف جنوب الخليج من أجل شفقة خضراء جديدة عبر 11 ولاية



جنوبية - في دفع التغيير وإعطاءه هيئته. ولا بدّ لكل جهد جاد متعلق بالصفقة الخضراء الجديدة ومتجذر في انتقال عادل إلى اقتصاد متجدد من أن يكون عمليةً شاملةً مدفوعة من القاع باتجاه الأعلى ومحلياً.

الحالة الثانية: تعاونية جاكسون وخطة جاكسون للانتقال العادل

جاكسون مدينة في أزمة. وكما لاحظت إدارة العمدة الراحل تشوكوي لومومبا: «جاكسون، مثل عديد من المراكز الحضرية، تكافح للتغلب على عقود من الحرمان الاقتصادي، وتفكيك التصنيع، وهروب البيض إلى الضواحي، وتراجع القاعدة الضريبية، والبطالة التامة والجزئية المزمنتين، والمدارس ذات الأداء الضعيف، والبنية التحتية القديمة والمتداعية». ويجب أن نضيف إلى ذلك أنّ جاكسون هي أيضاً مدينة تواجه عديداً من تحديات العنصرية البيئية التي تشكل أزمة صحية مستمرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. جاكسون، للأسف، هي أيضاً أحد أكبر



المساهمين في تغير المناخ في ولاية ميسيسيبي كنتيجة مباشرة لكيفية تلقيها الطاقة واستهلاكها لأنّ الصناعات الرئيسة في المدينة وحولها تعتمد على النقل بالشاحنات والسكك الحديدية والشحن الجوي.

لتحسين نوعية الحياة في مدينتنا ومن أجل أطفالنا وأحفادنا وأحفادهم، يمكننا أن نضع حداً لما يواجهنا من أزمات متداخلة بيئية ومناخية ومرتبطة بحقوق الإنسان، ويجب أن نفعل. وتؤمن تعاونية جاكسون أنه يمكننا حل هذه الأزمات بتنظيم جماعاتنا كي تضع موضع التنفيذ برنامجاً شاملاً يحمي بيئتنا، ويحدّ من انبعاثات الكربون لدينا، ويحفز العمالة، وينقل الثروة والإنصاف ديمقراطياً.

نحن نعتبر هذا البرنامج الشامل برنامج انتقال عادل يقوم على إنهاء الاعتماد المنهجي على الصناعة الهيدروكربونية والحاجة الرأسمالية لنمو لامتناهٍ على كوكب بموارد محدودة. بدلاً من ذلك، يمكننا خلق اقتصاد ديمقراطي جديد يتمحور حول طرائق مستدامة في الإنتاج والتوزيع ذات طابع محلي أكبر وتُدار على نحو تعاوني. تتمثل المساهمة المميزة التي قدمتها تعاونية جاكسون لبرنامج الانتقال العادل في مبادرة الجماعات المستدامة (SCI) بمكوناتها الأساسية الثلاثة:

1 تعاونيات خضراء: نحن عازمون على إنشاء نظام بيئي تعاوني يعزز ذاته ويبنى عليها. فمن خلال ثلاث تعاونيات حتى الآن، أنشأنا سلسلة إمداد معزّزة: تنتج «مزارع الحرية» الطعام الذي يُباع ويُستهلك محلياً، ويحوّل الفريق الأخضر مخلفاته إلى سماد عضوي يعود إلى المزرعة. وهذا مثال على أنواع المشاريع والنظم المستدامة والمتجددة التي نبنيها.

2 بناء قرية بيئية: تركز القرية البيئية على بناء جماعة عيش وعمل مستدامين في جاكسون الغربية. سوف ينشئ القرية البيئية ويحميها صندوق أرض الجماعة (CLT) الذي أنشأته تعاونية جاكسون ويديره سكان جاكسون الغربية. وسوف توفر القرية مساكن ووظائف تعاونية ميسورة التكلفة من خلال عدد من المؤسسات التعاونية المتكاملة والمتربطة التي ستكون موجودة داخل الجماعة، بما في ذلك مزارع حضرية، وعمليات تسميد، ورعاية أطفال،

وتركيب طاقة شمسية حرارية وصيانتها، وأمن، وفنون وثقافة، ومحلّ بقالة.

3 **سياسة إصلاحية على أساس الانتقال العادل:** يركّز مكوّن الانتقال العادل الذي هو المكوّن الأوسع في المبادرة على إطلاق سياسات تكبح التدمير البيئي والتغير المناخي وتحفز على خلق فرص عمل مستدامة ومؤسسات تعاونية في مدينتنا. ونحن ملتزمون بجعل جاكسون المدينة الأكثر استدامة في الجنوب، إن لم يكن في البلد، من خلال إلزام حكومة المدينة وضع سياسات تمكّن جاكسون من أن تصبح مدينة خالية من الانبعاثات وذات نفايات صفرية بحلول عام 2030.

الحالة الثالثة: الانتقال العادل في شمال أفريقيا

عادة ما توصف صحراء شمال أفريقيا بأنها أرض شاسعة خالية. وبالمقابل، فإنّها تُعتبر الجنة الموعودة للطاقة المتجددة التي توفر لأوروبا الطاقة اللازمة لاستمرار أسلوب الحياة الاستهلاكي الباهظ واستهلاك الطاقة المفرط. لكن هذه الروايات الخادعة تتجاهل مسائل الملكية والسيادة وتخفي علاقات السيطرة العالمية الجارية التي تسهّل نهب الموارد، وخصخصة المشاعات، وسلب الجماعات والطرق الإقصائية في إدارة انتقال الطاقة.

تُظهر أمثلة عديدة من منطقة شمال إفريقيا كيف يعاد إنتاج استعمار الطاقة حتى في حالات التحول إلى الطاقة المتجددة على هيئة استعمار أخضر أو استيلاء أخضر.

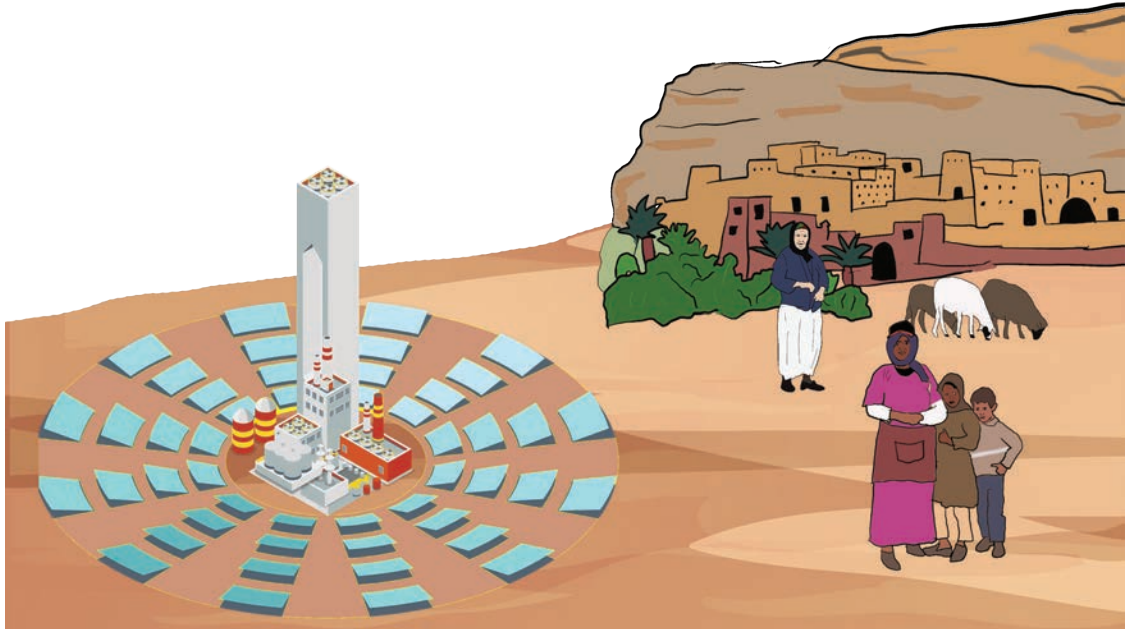
فشلت محطة ورزازات للطاقة الشمسية في جنوب المغرب التي أُطلقت في عام 2016، في تحقيق أي مظهر من مظاهر العدالة للجماعات الأمازيغية الزراعية الرعوية التي استُخدمت أراضيها، من دون موافقة، لبناء منشأة تبلغ مساحتها 3000 هكتار. علاوة على ذلك، جرى تمويل المشروع، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص، بأكثر من 9 مليارات دولار بالاقتراف من البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، من بين آخرين. وهذا الدين مدعوم بضمانات حكومية مغربية، ما يعني

احتمال زيادة الدين العام على بلد مثقل به أصلاً. ومنذ إطلاق هذا المشروع في عام 2016، وهو يسجل عجزاً سنوياً يبلغ حوالي 80 مليون يورو، تغطيه الخزانة العامة. وأخيراً، يستخدم المشروع طاقة حرارية مركزة (CSP) تتطلب استخداماً مكثفاً للمياه من أجل تبريد النظام وتنظيف الألواح. وفي منطقة شبه قاحلة مثل ورزازات، يُعتبر تحويل المياه عن الشرب والزراعة أمراً غير عادل إلى أبعد الحدود⁵¹.

شهدت الفترة ذاتها، في تونس، اندفاعاً كبيراً إلى خصخصة قطاع الطاقة المتجددة وتقديم حوافز ضخمة للمستثمرين الأجانب لإنتاج الطاقة الخضراء في البلاد، بما في ذلك للتصدير. ويسمح قانون الطاقة المتجددة حتى باستخدام الأراضي الزراعية لمشاريع متجددة في بلد يعاني من تبعية غذائية حادة. فمن يخدم حقاً مثل هذا التحوّل في الطاقة؟

يدفع فاعلون أجانب مشاريع متعددة موجهة للتصدير، في جميع أنحاء المنطقة،

51 حمزة حموشان (2016). محطة ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب: تفوق الرأسمالية "الخضراء" و خصوصية الطبيعة. ترجمة من الإنجليزية لموقع نواة: <https://nawaat.org>



ويروجون لها، بهدف أن توفر لأوروبا طاقة منخفضة التكلفة. وهذه المشاريع تعطي الأولوية للأمن الطاقى في الاتحاد الأوروبي مع احتمال خلق مناطق تضحية جديدة. وتمثل الضجة حديثة العهد حول ما يسمى بالهيدروجين الأخضر جبهةً جديدة لهذا الاستيلاء الطاقى⁵².

قد يبدو الانتقال العادل في شمال أفريقيا مختلفاً كثيراً، مع تركيز على احتياجات الجماعات المحلية، ووضع حد لعلاقات التبعية مع أوروبا والقوى الإمبريالية الأخرى، وتحول أساسي في سياسات المنطقة نحو تحكم ديمقراطي حقيقي بنظم الطاقة (وسواها).

الحالة الرابعة: حركة المتضررين من السدود (MAB)

وُلدت حركة المتضررين من السدود (MAB)، في اختصارها بالبرتغالية) كحركة اجتماعية لمقاومة بناء السدود الكهرومائية الضخمة في البرازيل، تلك السدود التي شُدت أسراً وجماعات. استهدف هذا النضال، حتى تسعينيات القرن العشرين، مشاريع تملكها الدولة ورُكّز على مشاكل فردية. لكننا شعرنا، مع صعود النيوليبرالية، بالحاجة إلى إعادة تنظيم أنفسنا كحركة وطنية، لبناء نموذج للطاقة مختلف: نظام طاقة للشعب يتم فيه التحكم في المياه والطاقة علانيةً وجماعياً، بهدف إعادة توزيع الثروة.

لقد طورنا تحليلاً نقدياً للفتاوتات الناتجة عن نموذج الطاقة في البرازيل، وما خلقه من تركّز كبير للثروة في أيدي النظام المالي الدولي. وواجهنا هذا النموذج بالحاجة إلى انتقال على صعيد الطاقة. لذلك، بدأنا من الحاجة إلى تغيير نظام الطاقة بأكمله، وليس مصادر الطاقة فحسب. فإذا لم نناقش، كمجتمع، سياسة الطاقة التي تنظّم إنتاج الكهرباء وتصوغ بنيته، فلن يكون للتقنيات المتجددة (مثل الطاقة الكهرومائية) أن تحدث تغييراً في البنى غير المنصفة التي تدعم

52 Corporate Europe Observatory (2020). The hydrogen hype: Gas industry fairy tale or climate horror story? Available at: <https://corporateeurope.org/en/hydrogen-hype>

النموذج. وبهذه الطريقة، حتى لو كانت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تُعتبر من الطاقات النظيفة، فإنها لا تَعُدُّ تلقائياً بنفاذ متكافئ إلى الطاقة، أو بتوزيع عادل للثروة. ومن هنا تركيزنا على السؤالين الأساسيين: الطاقة لماذا؟ ولمن؟

تبين حالة البرازيل كيف أنّ نظاماً للطاقة قائماً على تحكّم القطاع الخاص، ويسيطر عليه رأس مال مالي ومؤسسات يسيطر عليها رأس المال وتعمل من أجله، هو نظام لا يخدم الناس. ولقد تبنّت شركات الطاقة في البرازيل نظام رسوم يمنح امتيازاً للأكثر امتيازاً ويعاقب السكان بأسعار مرتفعة غير معقولة. وعلى الرغم من أهمية التغيير في مصادر الطاقة، فإنّ هذا غير كافٍ لتحقيق الانتقال العادل. وما يعنيه الانتقال على صعيد الطاقة بالضرورة هو التغلب على نموذج السوق، وإحداث تحول عميق في المجتمع والرأسمالية.

العنصر الأساسي الثاني في مشروعنا للانتقال على صعيد الطاقة هو تمكين الفاعلين التاريخيين الذين يمكنهم المضي بهذا الانتقال قدماً وتطويرهم. وتُعَدُّ المشاركة



الشعبية وسلطة الشعوب الديمقراطية أمراً حيوياً لتحويل الطاقة.

وقد عملنا لتطوير ذلك على جبهتين. على المستوى الأمريكي اللاتيني، قمنا ببناء حركة المتضررين من السدود (RAM، في اختصارها بالإسبانية)، إلى جانب حركات أخرى، لمقاومة النزعة الاستخراجية المتقدمة وبناء سدود جديدة. وبعد سياق طويل، أصبحت لدينا إطلالة على عمارة نظام الطاقة في أميركا اللاتينية، ما يسمح لنا بالقيام بإجراءات أكثر تنسيقاً وفعالية ضد المشاريع والشركات الكبيرة.

قمنا أيضاً، في البرازيل، مع عمال من قطاعات النفط والكهرباء والمدن والتعليم والمياه، ببناء منصة العمال والفلاحين للطاقة والمياه (POCAE)، باختصارها البرتغالي) حتى نتمكن من خوض نضالٍ جماعي مع جميع السكان. وفي قلب هذه العملية، نعمل على مشروع طاقة الشعب، ونختبر نماذجنا الانتقالية. وفي السنوات العشر الأولى من العمل الجماعي، شجعنا عديداً من النضالات الجماعية: من أجل السيادة على صعيد الطاقة، وضد الخصخصة، وضد زيادات الأسعار وارتفاعها، ومن أجل الاستخدام العادل للثروة المتولدة في قطاع الطاقة.

نحن نعتقد أنَّ العمل الفعال لدفع عملية انتقال على صعيد الطاقة يتطلب منا فهم العوامل البنوية والسياسية والاقتصادية ومعالجتها. لكننا نعمل أيضاً على تغيير مصادر الطاقة بشكل مباشر، على سبيل المثال من خلال اقتراحنا توليد الطاقة اللامركزي بتركيب الألواح الشمسية تحت البحيرة التي أنشأتها محطة الطاقة الكهرومائية في منطقة سيرتاو مينيرو، مشروع بيريدا سول إي لاريس. في هذا المشروع، تقوم 1200 أسرة متضررة من السد ببناء إنتاجها من الطاقة الشمسية بطريقة تعاونية كي تزود نفسها بالطاقة التي لا تستطيع الوصول إليها اليوم، كي تتمكن من زيادة دخلها عن طريق بيع الطاقة الزائدة إلى الشبكة المتكاملة. وبهذه الطريقة، لن نخلق تأثيرات بيئية جديدة، لأننا سنستفيد من البحيرة الحالية ونقوم بتوزيع الطاقة على من يحتاجها. ومن المتوقع أن نكون قادرين على مضاعفة إنتاج طاقة الجماعة وتحفيزه، وتوليد المزيد من الاستقلالية للأسر والحركة، ومواصلة دعم النضالات الرامية إلى تغيير نظامي.



05

ما مستقبل الانتقال العادل؟



ما مستقبل الانتقال العادل؟

أظهرت جائحة كوفيد 19 وردود فعل الحكومات الأولى حيالها أنه يمكن تعبئة الموارد الجماعية بأقصى سرعة عندما تكون هناك إرادة سياسية. لكن استخدام المال العام وسلطة الدولة كان متفاوتاً، وقصير المدى، وغالباً غير ديمقراطي، وسلطوياً صريحاً أو ضاراً بالعاملين في بعض الأحيان. لن يكون الانتقال العادل عملية من أعلى إلى أسفل ولا يمكنه أن يكون. والأحرى أنه يتطلب حركات مختلفة لأنواع مختلفة من الكادحين - في المناطق الريفية والحضرية، في الشمال والجنوب العالميين، في مجتمعات شتى مميّز ضدها عرقياً ومهمشة، في عمل مأجور، أو رسمي، أو غير رسمي، أو غير مأجور - للعمل معاً، وبناء المستقبل الذي يريدونه، ومطالبة حكوماتهم بدعم رؤياهم.

سوف يتطلب ذلك مستوى غير مسبوق من التعاون والتضامن والنضال المشترك عبر عديد من الحواجز. وسوف يكون عملية معقدة، ومختلفة في كل مكان، تتضمن عملاً متائباً ودقيقاً لضمان ألا يؤدي الانتقال إلى إنشاء جغرافيات وعلاقات استغلال وتهميش جديدة. لكن هنالك، في الحركات حول العالم اليوم، عدد لا يحصى من الأمثلة الملهمة والمفعمة بالأمل على هذا النوع من المقاومة والتقارب. فمن الانتصار الالفت لحركة المزارعين الهنود في عام 2021 إلى تنامي التضامن والشجاعة الذين ساعدوا عدداً لا يحصى من الناس العاديين على تجاوز الفوضى والخوف من جائحة كوفيد 19، يمكن أن نرى أن ما يلزم لإحداث تغيير من بشر ومهارات ومقدرات موجود بالفعل داخل جماعات العاملين وحركاتهم في أنحاء العالم. مستقبل الانتقال العادل بنينه معاً.



المعهد العابر للقوميات (TNI) هو مؤسسة بحث ومناصرة ملتزمة ببناء كوكب عادل، ديمقراطي ومستديم. لأكثر من 40 عاما، مثل المعهد همزة وصل بين الحركات الإجتماعية، الباحثين والأكاديميين الملتزمين وصنّاع السياسات.

www.TNI.org

تحالف العدالة العالمية القاعدية (GGJ) هو تحالف متعدد الأعراق والقطاعات يضم أكثر من 60 منظمة قاعدية لبناء حركة شعبية لمناهضة العسكرة ومن أجل عدالة مناخية وجندرية/جنسية وعرقية. يعمل التحالف على انتقال عادل إلى اقتصاد نسوي ومناهض للعنصرية ومتجدد.

<https://ggjalliance.org>



